المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

مسودة تقرير مقدم إلى

المؤتمر السنوي التاسع

فلسطين ما بعد رؤية ترامب.. ما العمل؟

إعداد

لجنة السياسات في مركز مسارات

آب/أغسطس 2020

الرعاة

الراعي الرئيسي جوال

د. محمد مسروجي

مؤسسة منيب وأنجة المصري Munib & Angela Masri Foundation

بنك القدس Quds Bank

الناشر Nasher

شركة المشروبات الوطنية NBC www.nbc-pal.ps

وكالة وطن للأنباء WATTAN

الراعي الإعلامي

المحتويات	
مقدمة	3
القسم الأول: صفقة ترامب-نتنياهو .. سيناريو "إسرائيل الكبرى"	6
القسم الثاني: الموقف الفلسطيني	18
القسم الثالث: تعاطي إسرائيل مع الرؤية	28
القسم الرابع: المواقف العربية والإقليمية والدولية	32
القسم الخامس: ما العمل؟	36
أولًا: الأهداف الوطنية الإستراتيجية والمباشرة	38
ثانيًا: الإستراتيجية السياسية والنضالية	42
القسم السادس: المتطلبات الإستراتيجية	47
• أولًا: منظمة التحرير	47
• ثانيًا: إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها	50
• ثالثًا: الانتخابات	55
القسم السابع: الحامل الوطني .. من وكيف؟	58
خاتمة: آليات مباشرة	63

مقدمة

يهدف المؤتمر السنوي التاسع لمركز مسارات إلى المساهمة في تقديم إجابات عن سؤال "ما العمل؟"، عن طريق توفير متطلبات إعادة تشكيل التوجّه الإستراتيجي الفلسطيني، انطلاقًا من الإجماع الوطني والشعبي على أن الهدف الرئيسي المباشر للكفاح السياسي والوطني الفلسطيني في المرحلة الراهنة هو إحباطُ أهداف الرؤية الأميركية الإسرائيلية المعروفة باسم "صفقة القرن"، التي يجري ترجمتها إلى خطط تنفيذية في مجالات القدس، والضم، والاستيطان، والحدود، وشبكات الطرق، وجدران الفصل العنصري، وترسيخ منظومات السيطرة الاستعمارية والأمنية وغيرها..

ولتحقيق هذا الهدف، لا بد أولًا من الحذر من اعتبار إسقاط مخطط الضم القانوني ورؤية ترامب سقفًا جديدًا للموقف الفلسطيني، فالضم الزاحف مستمر ورافق مخططات الحركة الصهيونية منذ بداية الغزوة الصهيونية الأولى، حيث يبدأ بالاستيلاء على الأرض وتهويدها والاستيطان فيها، ثم يتواصل بضمها فعليًا، وصولًا إلى ضمها قانونيًا؛ وثانيًا، يتوجب الحفاظ على القضية الفلسطينية حية، وعلى الرواية التاريخية الفلسطينية والمكتسبات التي تحققت خلال مسيرة كفاح الشعب الفلسطيني، وتقليل الأضرار والخسائر في سياق تعزيز صمود الشعب الفلسطيني ووجوده على أرض فلسطين، واستنهاض طاقاته، وكذلك دعم صمود الفلسطينيين وحقوقهم المدنية والوطنية في بلدان اللجوء إلى حين عودتهم إلى وطنهم.

إن ما يجري على أرض الواقع هو مؤامرة جديدة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال محاولة حسم الصراع عند نقطة تُمَكّن اليمين المتطرف في إسرائيل، بشقيه الديني والقومي، من ادّعاء انتصار المشروع الصهيوني الاستعماري العنصري تحت شعار "إسرائيل الكبرى". وهو المشروع الذي ظلّ مفتوحًا منذ النكبة على مآلات كانت – ولا تزال- قوتها المحركة سياسات تعميق الاحتلال والضم والاستيطان والعنصرية بالقوة القسرية، وتنطلق منها صفقة ترامب-نتنياهو، بعد الشروع الأميركي في تهيئة الظروف لتنفيذ حلقاتها من خلال تبني إدارة ترامب للرواية الصهيونية التوراتية، واعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، ونقل السفارة الأميركية إليها، ومحاولة شرعنة مشاريع الضم والاستيطان، والسعي لتصفية قضية اللاجئين، ووقف

المساعدات الأميركية للسلطة والشعب الفلسطيني، وإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن.

يضاف إلى ذلك، دعم "السيادة الكاملة" لدولة الاحتلال على مجمل البلدة القديمة في القدس، بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية، في مقدمتها المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة، وحتى العمل على التقاسم الزماني والمكاني في الصلاة بين المسلمين واليهود في المسجد الأقصى كما هو وارد في رؤية ترامب، والتعامل مع الفلسطينيين ليس بوصفهم أصحاب حق، بل مجرد مصلين يسمح "للمسالمين" منهم بالوصول إلى مقدساتهم.

وتنطلق هذه "الصفقة" من الشراكة بين اليمين المتطرف في كل من إسرائيل والولايات المتحدة في محاولة استبدال مرجعيات حل الصراع، كما يحددها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بمرجعية شريعة الغاب المعتمدة على حكم القوي، والأمر الواقع الذي تواصل دولة الاحتلال فرضه، بصفتها نظامًا استعماريًا استيطانيًا عنصريًا، والانتقال إلى تنفيذ خطط عملية تهدف إلى حسم الصراع على أنقاض مقاربات التسوية التفاوضية التي حكمت إطار الصراع منذ انعقاد مؤتمر مدريد في العام 1991، مرورًا باتفاق أوسلو وملاحقه الاقتصادية والأمنية والمدنية.

لذلك، فإن مقاربة المفاوضات "المؤجلة" لمدة أربع سنوات، كما تطرحها الصفقة، يفترض أن تخدم وظيفة محددة تتوج سلسلة من إجراءات الضم وترسيم المعازل الفلسطينية؛ وهي إقرار الفلسطينيين بهزيمتهم التاريخية وفق شروط وأسس تنظم عيشهم في معازل (بانتوستانات) مخصصة لتجمعاتهم السكانية في نطاق "إسرائيل الكبرى"، إلى حين تراكم وتفاقم تأثير العوامل الطاردة التي تمهد لتهجيرهم قسرًا أو طوعًا في وقت لاحق.

يركّز هذا التقرير على رؤية ترامب، وترجماتها العملية، بالانطلاق من مخططات الضم وترسيم المعازل الفلسطينية، باعتبارها السيناريو الأشد خطورة على الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، في حين يتعامل مع الرد المطلوب انطلاقًا من كونه السيناريو المفضّل فلسطينيًا، أي أنه سيناريو استهدافي يتوجب توفير متطلبات تحقيقه لإحباط سيناريو صفقة ترامب-نتنياهو، مع الإشارة إلى أن فريقًا بحثيًا يعكف حاليًا على تحليل مختلف السيناريوهات المتوقعة،

واقتراح سياسات عملية لمواجهة السيناريوهات السيئة ودعم السيناريو الفلسطيني المفضل، وسيتم إعداد وثيقة شاملة ستطرح للنقاش العام في مؤتمر آخر يجري الإعداد لتنظيمه في أيلول من العام الحالي.

في هذا السياق، يتضمن هذا التقرير عددًا من الأقسام تتناول المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية في ضوء الشروع في تنفيذ الخطط الرامية إلى تحقيق أهداف صفقة ترامب-نتنياهو، وعوامل القوة والضعف في السياسات المعتمدة من القيادة والقوى الفلسطينية، وطريقة تعاطي إسرائيل مع مضامين الصفقة، والمتغيّرات ذات العلاقة في المواقف العربية والإقليمية والدولية، ومن ثم تقدم اقتراحات في سياق الإجابة عن سؤال "ما العمل" لإسقاط هذه الصفقة ومخططات تنفيذها على الأرض؟ كما تتوقف أمام الحامل الوطني المطلوب بناءه لتوفير متطلبات شق مسار إستراتيجي جديد في كفاح الشعب الفلسطيني.

وإلى جانب ذلك، عكف خبراء ومختصون على إعداد مسودات أوراق تتناول مجموعة من العناوين، مثل منظمة التحرير، السلطة، الرواية التاريخية، القدس، مستقبل قطاع غزة، الانتخابات في السياق الفلسطيني، دور فلسطينيي أراضي 48 والخارج، حيث تعرض للنقاش في ورشات متخصصة لإغنائها وتطويرها، وصولًا إلى عقد جلسات المؤتمر السنوي في الثلث الأخير من آب/أغسطس 2020.

جاءت مسودة التقرير كحصيلة نقاشات معمقة ضمن لجنة السياسات في مركز مسارات، واستندت إلى مجموعة كبيرة من الدراسات والأوراق الإستراتيجية التي صدرت عن المركز، وشارك في كتابة عدد منها باحثون/ات وأكاديميون/ات من ذوي/ات الخبرة والكفاءة في مجالات التفكير الإستراتيجي وتحليل السياسات، كما طُوِّر عدد آخر منها بناء على جلسات حوار بمشاركة واسعة من الشخصيات السياسية والأكاديمية والاقتصادية والمستقلة والناشطات النسويات والشباب في التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وأراضي 48 والشتات.

القسم الأول: صفقة ترامب-نتنياهو .. سيناريو "إسرائيل الكبرى"

رغم أن الإعلان عن صفقة ترامب-نتنياهو جاء في توقيت مصمم لخدمة مصلحة كل منهما في ضوء مشكلاتهما الداخلية المتعلقة باتهامات تتراوح بين الفساد وسوء استخدام السلطة على عتبة انتخابات ثالثة للكنيست في إسرائيل حينذاك، وانتخابات رئاسية في الولايات المتحدة، إلا أن التوقيت الذي تضمنته الاتفاقية الائتلافية لحكومة نتنياهو-غانتس لإطلاق مخطط الضم تحوّل لاحقًا إلى عامل كابح، ولو مؤقتًا، لهذه العملية، لعدم ملاءمته لأجندة ترامب مع تفاقم تداعيات انتشار جائحة الكورونا في الولايات المتحدة.

مع ذلك، فإن إرجاء توقيت الشروع في الضم الرسمي "القانوني"، بالجملة أو بالتقسيط، بانتظار التوصل إلى توافق أولًا مع إدارة ترامب، وثانيًا ضمن الحكومة الإسرائيلية، لا ينبغي أن يقلل من مخاطر هذه الصفقة التي تشكل قفزة نوعية من السياسات الأميركية المنحازة لإسرائيل إلى الشراكة الكاملة في تنفيذ مخططات الاحتلال والاستيطان. فهي تعدّ واحدة من أخطر المحطات منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض استنادًا إلى خطاب شعبوي ينطلق من تبني قوى المسيحية الصهيونية الأشد تطرفًا ضمن أتباع الكنيسة الإنجليكانية، والمهيمنة اليوم في الإدارة الأميركية، لأكثر المواقف اليمينية تطرفًا في إسرائيل، مع مخاطر تعميم هذه الرؤية كأساس تتبناه دول متزايدة تشهد صعودًا لليمين الشعبوي المتطرف المؤيد لإسرائيل والمناهض للقانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان.

من شأن إبقاء هذه الرؤية/الصفقة متداولة على مستوى الأجندة الدولية، أو التعامل مع بنودها أو جزء منها، لا سيما في حالة إعادة انتخاب ترامب لولاية ثانية، واستمرار منحى هيمنة اليمين المتطرف، بشقيه الديني أو العلماني، على المشهد السياسي في إسرائيل، ضمن بيئة إقليمية هشة وحبلى بالاستقطابات والصراعات؛ أن يوفر مزيدًا من الدينامية لنشوء تحالف يضم اليمين القومي الشعبوي الأميركي، واليمين الصهيوني الاستعماري العنصري، واليمين الشعبوي الصاعد في عدد من بلدان أوروبا وغيرها من بلدان العالم، ويسعى لتغيير مفاهيم الصراع والانقلاب عليها في سياق إستراتيجي أكثر شمولية للانقلاب على النظام العالمي برمته.

لذلك، فإن الخطر لا يهدد الفلسطينيين فقط، وإنما ركائز الأمن والسلام في المنطقة والعالم، والقواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم العلاقات بين الدول، والتي أسست للنظام العالمي باعتباره الإطار المؤسسي والديبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى مجيء ترامب، الذي وعد بعد انتخابه بتغيير "القواعد القديمة" التي يعمل بها النظام الدولي. وللوفاء بوعده، أقدم على خطوات عدة، مثل الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ، ومن الاتفاق النووي مع إيران، ومن معاهدة الحد من الصواريخ النووية متوسطة وصغيرة المدى المبرمة مع روسيا، وكذلك الانسحاب من اتفاقات ومنظمات دولية، مثل: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومجلس حقوق الإنسان، والميثاق العالمي للهجرة.

تغيير أسس ومفاهيم الصراع

يعدّ الانقلاب على أسس ومفاهيم الصراع ضد المشروع الصهيوني بأبعاده الفلسطينية والعربية والدولية، بما فيها تلك التي اعتمدتها الإدارات الأميركية السابقة، جوهر رؤية اليمين المتطرف في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، وتشير إليه نصوص الصفقة بشكل صريح، إذ تنطلق من اعتبار إسرائيل "ضحية" للنزاع مع الفلسطينيين، و"اللاجئين اليهود" من البلدان العربية "ضحية" لاصطفاف هذه الدول إلى جانب الفلسطينيين، ولا بد من تعويضهم مقابل ممتلكاتهم في هذه البلدان، بل تعويض إسرائيل مقابل تكلفة استيعابهم.

ويشمل تغيير مفاهيم الصراع الانقلاب على الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه الجماعي أينما تواجد في تقرير المصير، وعلى مرتكزات القانون الدولي، بما يشمل طرح تصورات وسياسات إملائية وقسرية لفرض الحل الإسرائيلي في تجاهل كامل للحقوق الطبيعية والتاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وانتهاك سافر للقانون الدولي الإنساني، وحقوق الإنسان، والقانون الجنائي الدولي، والقانون العرفي الدولي، إضافة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

كما تنقلب رؤية ترامب على مجمل المقترحات والأفكار التي طرحت لحل الصراع طيلة العقود الماضية، بما فيها المقاربات التي اعتمدتها الإدارات الأميركية السابقة، رغم انحيازها السافر لصالح إسرائيل، معتبرة أن "عناصر هذه الخطط لم تكن قابلة للتنفيذ بسبب الحقائق الموجودة على أرض الواقع، وفي الشرق الأوسط الكبير". ويمتد ذلك ليشمل تبني تصورات اليمين الإسرائيلي المتطرف لقضايا الحل النهائي كما حددها اتفاق أوسلو، من خلال التعامل مع هذا الاتفاق باعتباره مجرد مرحلة استنفدت أغراضها على طريق تحقيق أهداف الحركة الصهيونية في معالجة هذه القضايا، وفي تحديد مستقبل سلطة الحكم الذاتي "الانتقالية" وصلاحياتها في المنطقتين المصنفتين (أ) و(ب).

لذلك، فإنها تستحضر رؤية إسحاق رابين لمآلات اتفاق أوسلو الذي وقعه، واعتبرتها الإطار الموجه لموافقة الكنيست على الاتفاق حينذاك، وتتلخص في بقاء القدس موحدة تحت السيطرة الإسرائيلية، وضم أجزاء من الضفة الغربية ووادي الأردن إلى إسرائيل، وإخضاع ما تبقى من الضفة الغربية وقطاع غزة للحكم الذاتي المدني الفلسطيني، الذي سيكون "أقل من دولة"، وضمن "السيادة" الإسرائيلية الكاملة من النهر إلى البحر.

حل الأمر الواقع الاستعماري

أما الترجمة العملية لكل ما سبق، فإنها تتلخص في "الحل الواقعي" الذي تقترحه صفقة ترامب-نتنياهو، ويقتصر على منح "الفلسطينيين السلطة لحكم أنفسهم، ولكن ليس القوة التي تهدد إسرائيل". وهذا يقتضي فرض قيود على "السلطات السيادية" في المناطق الفلسطينية التي تشير إليها الصفقة فيما بعد بتسمية "الدولة الفلسطينية"، مثل الإبقاء على المسؤولية الأمنية الشاملة، الخارجية والداخلية، بيد إسرائيل، وسيطرتها على الموارد والمعابر والطرق في مجمل المنطقة غرب نهر الأردن، وإبقاء كلمة الفصل لها فيما يتعلق بإدارة "الدولة الفلسطينية" لشؤون السياسة الخارجية والتحالفات والمعاهدات والمنظمات الدولية التي قد تنضم إليها، وعقيدة المؤسسة الأمنية وبنيتها ووظائفها وتسليحها.

وهو ما يعني أن الشروع في التنفيذ الفعلي لبنود صفقة ترامب-نتنياهو، وبخاصة مخطط الضم، ينطوي على تسريع العملية التي تقوم بها دولة الاحتلال منذ سنوات لفرض إعادة تشكيل السلطة وترسيم الإطار الناظم لدورها وصلاحياتها ووظائفها في المعازل الفلسطينية، تحت سقف السيطرة الاستعمارية الاستيطانية، بل وفي خدمتها. وهو سيناريو من بين سيناريوهات أخرى محتملة بشأن مستقبل السلطة، وكلها تقتضي دراستها بعناية في إطار بلورة الردود الفلسطينية على التحديات القادمة في ضوء الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب، وانتهاء مقاربة التسوية التفاوضية، كما يتضح أدناه.

واللافت أن دعم الولايات المتحدة لمبدأ قيام هذه "الدولة الفلسطينية" بموجب اتفاق فلسطيني-إسرائيلي مرهون بشروط يتوجب على القيادة الفلسطينية تلبيتها بشكل مسبق، وأهمها أن تعترف بيهودية الدولة، وأن تقبل الضم وعدم إخلاء أي مستوطن، والسيطرة الإسرائيلية على الحدود والمعابر والأجواء والمياه الإقليمية والمصادر الطبيعية، وأن ترفض "الإرهاب" بجميع أشكاله، وأن تقبل ترتيبات خاصة لتلبية الاحتياجات الأمنية ليس لإسرائيل فحسب، بل للمنطقة عمومًا، وأن تقوم ببناء مؤسسات واختيار "حلول براغماتية"، وأن تقبل بتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين ووكالة الغوث، وأن تقبل في المقابل بمعالجة مشكلة اللاجئين اليهود وتعويضهم إلى جانب تعويض إسرائيل عن كلفة استيعابهم.

كما تتضمن قائمة الشروط على القيادة الفلسطينية أن تنزع سلاح حركتي حماس والجهاد الإسلامي، مع نزع جميع السلاح في كل المناطق الفلسطينية، وأن تقبل بعدم إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية بموجب الأحكام الصادرة عن محاكم الاحتلال العسكرية على خلفية اتهامات بقتل إسرائيليين، أو الشروع في القتل، أو "التآمر" لارتكاب قتل، مع اشتراط إطلاق سراح من تبقى من الأسرى بأن يتم قبل ذلك إعادة كل الأسرى الإسرائيليين الأحياء والأموات في غزة، وأن تتوقف السلطة عن صرف مخصصات عائلات الشهداء والأسرى، وأن تنهي كافة برامج التحريض، بما في ذلك في المدارس، وأن تقبل بتطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية.

ليس غريبًا في ضوء ذلك، أن يعلن نتنياهو في مقالة نشرها في صحيفة "إسرائيل اليوم" بتاريخ 14 شباط/فبراير 2020، أن رؤية ترامب تطرح خطة مختلفة عن أي خطة طُرِحت في الماضي، وتشكل "فرصة تاريخية لن تتكرر" لإسرائيل لأنها "تحقيق للرؤية الصهيونية"، مؤكدًا أنها تفرض على الفلسطينيين شروطًا صارمة ومشددة (تعجيزية)، وأن إسرائيل والولايات المتحدة ستقرران معًا بعد سنوات إذا استوفى الفلسطينيون شروط قيام "الدولة". وهو تلميح إلى أن هذه الرؤية تبدو مصممة لكي يرفضها الفلسطينيون باعتبارها لا تشكل، أصلًا، خطة لتسوية تفاوضية، بما يتيح الشروع في محاولة فرض الحل الإسرائيلي، وفتح الطريق لتهجير الفلسطينيين تحقيقًا لنقاء الدولة اليهودية، وإبعاد شبح الدولة ثنائية القومية.

وفي تأكيد على الشراكة الأميركية-الإسرائيلية الكاملة في صياغة هذه الرؤية، أوضح دوري غولد، مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية سابقًا، والمقرب من نتنياهو، أن "صفقة القرن" حصيلةُ اتصالات سرية مكثفة استمرت ثلاث سنوات في واشنطن وتل أبيب، في حين اعتبر ديفيد فريدمان، السفير الأميركي لدى إسرائيل، أن غولد هو المهندس الحقيقي للصفقة.

فرصة أم صك استسلام؟

هناك ادعاءات بشأن إضاعة الفلسطينيين الفرصة تلو الأخرى لتسوية الصراع، في الوقت الذي قدمت فيه القيادة الفلسطينية تنازلات كبرى للتوصل إلى تسوية تفاوضية، شملت الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود على 78% من أرض فلسطين الانتدابية، والتنسيق الأمني، والتبعية الاقتصادية، والموافقة على تأجيل قضية القدس، والتوصل إلى "حل متفق عليه" لقضية اللاجئين، وعلى "مبدأ تبادل الأراضي"، وأن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح وغيرها.

رغم ذلك، يتجاهل أصحاب هذه الادعاءات أن صفقة ترامب-نتنياهو لا تطرح أصلًا خطة سلام، أو مبادرة لإنهاء الصراع، تنطوي على فرصة تحفز الفلسطينيين على اغتنامها عبر قبول صفقة ثنائية بين الجانبين الأميركي والإسرائيلي، أو التفاوض على أساسها، أو التعامل معها، بل تعد بمنزلة صك استسلام يُخضع الفلسطينيين للتسليم بانتصار المشروع الصهيوني على كامل

وطنهم التاريخي، لا سيما أن أهداف الرؤية تشمل شطب الرواية التاريخية الفلسطينية لصالح الرواية الصهيونية التوراتية، ودفع الفلسطينيين للتسليم بأن كل فلسطين الانتدابية حقٌ تاريخي وتوراتي لليهود، وقبولهم بتعريف وجودهم في وطنهم باعتباره "مشكلة" لإسرائيل سيتم حلها عبر "تنازل إسرائيلي" يسمح ببقائهم مؤقتًا في كيانات ممزقة على شكل أرخبيل، ضمن نظام يجمع ما بين الاحتلال العسكري والأبارتهايد بين النهر والبحر.

ومن حيث كيفية تنفيذ ذلك على الأرض، يجدر التعامل مع الرؤية المطروحة بصفتها سيناريو مؤامرة يتضمن وصفًا للوضع المستقبلي المفضل لليمين الإسرائيلي المتطرف، وهو ما يعني وضع خطط إسرائيلية-أميركية عملية تكون نقطة بدايتها مجموعة من الأهداف المحددة للوصول إلى الصورة المستقبلية التي تتضمنها صفقة ترامب-نتنياهو، وتعكس السيناريو الأسوأ مقارنة بما طرح قبله من رؤى وتصورات لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

معازل ضمن حدود "إسرائيل الكبرى"

ترمي هذه الصورة المستقبلية إلى استكمال مشروع "إسرائيل الكبرى" عن طريق ترسيخ منظومات السيطرة الصهيونية الاستعمارية الاستيطانية متعددة الطبقات على مجمل فلسطين الانتدابية بين النهر والبحر، إلى جانب الجولان، بما يشمل عددًا من القضايا، من أبرزها قضية الحدود، وهي تنقسم إلى طبقتين:

الطبقة الأولى: تتعلق بالغلاف الخارجي للمعازل الفلسطينية، أي الحدود البرية مع الأردن ومصر والمياه الإقليمية، وتكون السيطرة عليها بيد إسرائيل، بما يشمل الشريط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة ومصر، والشريط الحدودي المحاذي للمنطقتين المخصصتين في النقب لخدمة سكان قطاع غزة، إلى جانب المعابر المخصصة لحركة انتقال الأفراد والبضائع. وهو ما تظهره الخريطة المفاهيمية المرفقة في رؤية ترامب من خلال خط حدودي متصل يقطع أي تواصل بين المعازل الفلسطينية وكل من الأردن ومصر، إلى جانب "السيادة الإسرائيلية" على المياه الإقليمية، بما فيها قبالة ساحل غزة.

يعني ذلك أن "الدولة" الفلسطينية المقترحة حسب نصوص رؤية ترامب والخريطة المفاهيمية ليست دولة بالمعنى الحقيقي، ولن تكون لها سيادة على أراضيها ومياهها وأجوائها، بل معزولة عن العالم بشكل كامل، وحتى أمنها الداخلي سيخضع للوصاية الإسرائيلية.

وتقترح الرؤية بدائل لحرمان الفلسطينيين من المنافذ البحرية لأغراض الاستيراد والتصدير وليس انتقال الأفراد، تتلخص في إمكانية الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط عن طريق تخصيص مرافق للفلسطينيين في الموانئ الإسرائيلية في حيفا وأسدود، على أن تخضع المرافق وكافة سفن الشحن التي تستخدمها لسيطرة إسرائيل الأمنية وقوانينها، وتساهم "دولة فلسطين" في تكاليف صيانة وإصلاح هذه المرافق.

كما تقترح الرؤية تخصيص مرفق مماثل للفلسطينيين في ميناء العقبة الأردني للوصول إلى البحر الأحمر، على أن يدفعوا مقابله إيجارًا للأردن ويساهموا في تكاليف الصيانة والإصلاح. والبديل الثالث يتلخص في احتمال إنشاء جزيرة اصطناعية مقابل ساحل غزة، ومطار للطائرات الصغيرة، ولكن بعد خمس سنوات من التوقيع على "اتفاق السلام الإسرائيلي–الفلسطيني"، وشريطة موافقة إسرائيل على ذلك، ورضاها الكامل عن المتطلبات الخاصة بأمن دولة إسرائيل ومعاييرها البيئية.

الطبقة الثانية: تتعلق بالغلاف الداخلي الذي يطوق المناطق الفلسطينية المأهولة، حيث لا تظهر الخريطة المفاهيمية أي حدود تفصل بين ما يسمى "دولة فلسطين" وإسرائيل، ويترك للجنة الإسرائيلية الأميركية الخاصة بترسيم خرائط الضم والمستوطنات والطرق أن تقوم من الناحية العملية بترسيم حدود الغلاف الداخلي المطوق للمعازل الفلسطينية من جميع الجهات، فيما يرجح أن تكون حصيلة عمل هذه اللجنة تعديل جدار الفصل العنصري الذي قد يبلغ طوله ما يزيد عن ألف كيلومتر على شكل جدران وأسيجة تحاصر المناطق الفلسطينية المأهولة، وتضم مجمل المستوطنات، وتقضي على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيًا.

إن ما يحدد ترسيم الخرائط هو حجم المناطق التي سيجري ضمها إلى إسرائيل، ومن ثم سيُرسم الغلاف المطوق للمناطق الفلسطينية، في حين تشير بعض التقديرات الفلسطينية إلى

أن إجمالي ما سيتم ضمه سيتجاوز ألف كيلو متر مربع من إجمالي مساحة الضفة المحتلة العام 67 والبالغة 5878 كيلو متر مربع، وهي مساحة تعادل المساحة المصنفة (أ) في الضفة وفق تقسيمات اتفاق أوسلو.

كما تشير بعض التقديرات الإسرائيلية إلى أن الأراضي المنوي ضمها تعادل 30-35% من إجمالي مساحة الأراضي المحتلة العام 1967، وتشمل ضم جميع المستوطنات وليس فقط تلك التي تظهر في الخريطة المفاهيمية البالغ عددها 15 مستوطنة، إلى جانب ضم نحو 60 بلدة وقرية فلسطينية تطلق عليها رؤية ترامب الجيوب الفلسطينية.

وحسب خبراء خرائط قاموا بتحليل خريطة ترامب المفاهيمية وإعادة رسمها بعد إزالة خطوط شبكة الطرق، يتضح أن هذه الخطوط وضعت عمدًا بطريقة توحي بتكبير مساحة أراضي "الدولة الفلسطينية" وتخفي حقيقة كونها معازل ممزقة لا يوجد تواصل جغرافي بينها، مع تعمد عدم وضع عشرات البؤر الاستيطانية على الخريطة للغاية ذاتها، في حين لا تظهر الخريطة منطقتي كفر عقب ومخيم شعفاط المقترح ضمهما إلى "العاصمة" الفلسطينية الجديدة ضمن أراضي "الدولة الفلسطينية". كما أن قطاع غزة يظهر أقل من مساحته الفعلية، ما يشير إلى أن إسرائيل ستحتفظ بالسيطرة على شريط حدودي على طول القطاع.

ولا تقتصر المنظومات الاستعمارية على الجغرافيا، بمعنى ضمان السيطرة على الأرض والمياه الإقليمية ومواردهما، بل السيطرة أيضًا على العامل الديمغرافي، بما يشمل وضع ضوابط تقوّض النمو الديمغرافي الفلسطيني خارج نطاق المعازل، وتوفر عوامل تشجع التهجير القسري أو الاختياري، مع التحكم الإسرائيلي بأعداد اللاجئين الذين سيسمح لهم بالعودة إلى هذه المعازل وفق محددات تتعلق بالأمن الإسرائيلي، ومدى قدرة البنية التحتية والاقتصاد الفلسطيني على الاستيعاب.

ويضاف إلى ذلك التحكم الإسرائيلي بشبكة التواصل المواصلاتي بين المعازل الفلسطينية، بل وبعملية التخطيط العمراني بمحاذاة المناطق التي سيجري ضمها من كتل وجيوب استيطانية داخل المناطق الفلسطينية المأهولة. ويشمل ذلك إخراج مناطق فلسطينية كاملة من معادلة

النمو الديمغرافي المصممة وفق رؤية ترامب-نتنياهو لضمان وجود أغلبية يهودية في نطاق ما يعرف بحدود إسرائيل، بما يشمل القدس ومنطقة المثلث في أراضي 48.

ويأتي الشق الاقتصادي ضمن رؤية ترامب-نتنياهو ليؤكد أن المطروح ليس إقامة دولة فلسطينية، بل حزمة من المشاريع المصممة لتكريس المعازل الفلسطينية، إذ يبدو أن الفريق الذي عكف على صياغة الجزء الأول من الرؤية تحت عنوان الإطار السياسي، أقدم على استخدام وصف "دولة فلسطين" من قبيل دس السم في العسل، أي محاولة تضليل الفلسطينيين والعالم بالادعاء أن الرؤية تقوم على مبدأ "حل الدولتين"، إلا أنه فات هذا الفريق أن يقوم بإدخال تحديث على الخطة الاقتصادية التي سبق أن عرضت في ورشة البحرين في حزيران/يونيو 2019، حيث لا تتضمن أي إشارة إلى "الدولة الفلسطينية"، وأقصى ما يرد فيها استخدام مصطلحات مثل القطاع العام الفلسطيني، والحكومة، والسلطات المعنية، ويتحدث عن تطوير مناطق صناعية في سيناء لخدمة قطاع غزة، دون إشارة إلى أي مشاريع خاصة بالمنطقتين الموجودتين في النقب وتظهران في الخريطة المفاهيمية.

وفي المحصلة، تقترح الخطة الاقتصادية جمع 50 مليار دولار على مدى عشر سنوات، مشكوك بإمكانية توفيرها، منها 28 مليار دولار لتمويل مشاريع في الضفة الغربية وقطاع غزة، والباقي لتمويل مشاريع في كل من مصر والأردن ولبنان. وهناك ثلاثة مصادر لجمع المبلغ الإجمالي، وهي: المنح، والقروض والاستثمارات الخاصة. وتبلغ قيمة المنح 13.380 مليار دولار فقط دون توضيح من سيقدمها، رغم أن العين تتجه إلى الدول العربية أساسًا، والاستثمارات 11.6 مليار دولار، في حين تبلغ قيمة القروض 25.689 مليار دولار، أي أكثر من نصف المبلغ الإجمالي. ويشار إلى أن القطاع الخاص المستهدف بضخ الاستثمارات لن تتوفر له حوافز للقيام بذلك في ضوء المخاطر التي ستولدها رؤية ترامب المجحفة بحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها احتمالات المواجهة السياسية والميدانية وعدم الاستقرار.

وتخصص الخطة 24% من إجمالي الجزء المخصص للضفة الغربية وقطاع غزة والبالغ 28 مليار دولار، لقطاع النقل والمواصلات الذي يركز على مشاريع بنية تحتية، قسم كبير منها في

مناطق ستقوم إسرائيل بضمها، وقسم آخر عبارة عن شبكات من الطرق بين المعازل الفلسطينية وستكون تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

"القدس" الجديدة

يعدّ المسار المحدد لتقليص الوجود الفلسطيني في القدس مثالًا واضحًا على ما سبق، إذ تبقى القدس ضمن مسار جدار الفصل العنصري الحالي موحدة، وخاضعة لما يسمى السيادة الإسرائيلية، وفق تعريف "القدس الكبرى" الذي تعتمده إسرائيل، ويشمل أربع كتل استيطانية بمنزلة أحزمة تفصل القدس عن باقي الضفة الغربية من مختلف الجهات، فيما تخرج من القدس منطقتين مأهولتين بالفلسطينيين وغير متواصلتين جغرافيًا (يقطنهما بين 120 و140 ألف نسمة، بما يعادل أقل قليلًا من نصف سكان القدس الفلسطينيين)، تشمل الأولى كفر عقب وسميراميس ومخيم قلنديا وقرية قلنديا، والثانية مخيم شعفاط وضاحية السلام ورأس خميس وأقسام من عناتا، وتلحق بهما أبو ديس والعيزرية المصنفتان ضمن مناطق (ب) حسب تقسيمات اتفاق أوسلو، ليطلق على هذه الكتل السكانية غير المتواصلة اسم "القدس" باللغتين العربية والإنجليزية كعاصمة للكيان الفلسطيني، أو يمكن تسميتها بأي اسم آخر تحدده "دولة فلسطين"، مع مرعاة أن مجمل المناطق الفلسطينية تبقى تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

أما من يبقى من المقدسيين داخل الجدار في "العاصمة السيادية" لإسرائيل، فيسمح لهم بأن يختاروا بين ثلاثة خيارات: أن يصبحوا مواطنين في دولة إسرائيل، أو مواطنين في دولة فلسطين، أو أن يحافظوا على مكانتهم كمقيمين دائمين في إسرائيل مع المحافظة على "هوية سياسية" منفصلة عن كل من إسرائيل وفلسطين، وهو خيار يشير ضمنًا إلى دفعهم لعدم الحصول على الجنسية الإسرائيلية، أي سيكون توطئة لدفعهم نحو الهجرة لاحقًا.

سيناريوهات بين الاحتلال والأبارتهايد والترانسفير

من حيث الجوهر، فإن الخريطة المفاهيمية المتضمنة في رؤية ترامب، مع ما سيرفق بها من خرائط ترسيم للغلاف الداخلي، إلى جانب نظام إدارة شؤون المعازل الفلسطينية، تبدو مستوحاة من تجارب الاحتلال العسكري المباشر والاستعمار الاستيطاني، و"فبركة" أو تخليق "الأوطان" المصطنعة للسكان الأصليين، ذات الاستقلال الشكلي والسيادة المسلوبة، ضمن عدد من نماذج الاستعمار الاستيطاني العنصري في العالم، إلى جانب محصلة نموذج تقسيمات اتفاق أوسلو للمناطق الفلسطينية إلى (أ)، و(ب)، و(ج) تحت سقف نظام السيطرة الصهيوني الاستعماري، الذي يمزج ما بين الاحتلال العسكري والإحلال السكاني والتوسع الاستيطاني، وهو الأكثر سوءًا ضمن ما شهده تاريخ البشرية، إذ يعدّ عنصريًا بطبيعته، حتى وإن تباين توصيفه ما بين نظام كولونيالي استيطاني ونظام فصل عنصري "أبارتهايد".

ومن هذه النماذج "المحميات" المسيجة التي صممت لتكون بمنزلة "أوطان مستقلة" للسكان الأصليين في الولايات المتحدة ذاتها وكندا وغيرهما، وكذلك نموذج نظام الأبرتهايد في جنوب أفريقيا الشبيه بما تقترحه صفقة ترامب-نتنياهو، من حيث تحديد مجموعة من المعازل الفلسطينية المدارة ذاتيًا، ولكن مع فارق أن معازل السود وزعت حسب مستويات التجانس العرقي والقبلي في جنوب أفريقيا، بما يتيح إمكانية الاستقلال الشكلي لكل بانتستون "وطن" حسب جنسية قاطنيه السود، وبالتالي تجريدهم من هويتهم وجنسيتهم الجامعة كمواطنين جنوب أفريقيين.

في المقابل، تطرح صفقة ترامب-نتنياهو تجميع الفلسطينيين في معازل لا تتعدد فيها الأعراق والهويات، بما يمكن من اعتبارها مجتمعة "وطنًا" واحدًا ممزقًا وغير متواصل في نطاق "إسرائيل الكبرى"، ولكن جميع قاطنيه يحملون الجنسية الفلسطينية، ويمنحون مسؤوليات الحكم الذاتي لإدارة شؤونهم المدنية، دون حقوق تتعلق بالسيادة والأمن والسياسة الخارجية.

ولا تستبعد هذه الرؤية بل تتضمن إضافة معزل آخر في منطقة المثلث إلى "وطن" الفلسطينيين المسيج ضمن "إسرائيل الكبرى"، بحيث يبدو طرحه ضمن الرؤية بمنزلة جس نبض ومحاولة لقياس ردرد الفعل المحتملة، أملًا بأن يمثل نموذجًا قابلًا للتعميم على

تجمعات أخرى ذات كثافة سكانية فلسطينية في الداخل في حالة نجاح تنفيذ اقتراح ترسيم معزل المثلث.

وقد يشجع هذا الوضع فتح مسارات باتجاه سيناريوهات مستقبلية أشد سوءًا وخطورة، كما تتجلى في أطروحات اليمين الإسرائيلي الأشد تطرفًا، لتجنب وصم إسرائيل بالأبرتهايد، أو لدرء مخاطر تحويل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية في حالة الضم الواسع الذي يشمل السكان، مع العلم أن نتنياهو أوضح أن الفلسطينيين الذين سيشملهم الضم لن يحصلوا على الجنسية الإسرائيلية، ولا على إقامة دائمة، وإنما يكونوا رعايا فلسطينيين.

ومن هذه السيناريوهات العمل على إحياء مشروع الوطن البديل في الأردن، الذي يتطلب إسقاط نظام الحكم القائم في الأردن، ما يعني تشجيع "طرد الفلسطينيين "الترانسفير" إلى الأردن كوطن بديل.

وكذلك الحال بالنسبة إلى سيناريو توسيع قطاع غزة بمساحة 720 كيلومترًا مربعًا على حساب أراضي سيناء، وفق الخطة التي اقترحها غيورا آيلاند، الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

وهناك سيناريو "الإمارات السبع" في الضفة الغربية وفق الخطة التي يطرحها مردخاي كيدار، الأكاديمي العنصري، التي تسيطر عليها العشائر والعائلات الأبرز في كل إمارة تحت منظومات من السيطرة الإسرائيلية الشاملة، والقابلة للتعميم مستقبلًا حتى على التجمعات ذات الكثافة السكانية الفلسطينية داخل أراضي 48. وهو سيناريو لن يبتعد كثيرًا عن نموذج نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، الذي حدد عشرة معازل جغرافية للأغلبية السوداء ضمن نظام حكم ذاتي دون سيادة، تم إعلان أربعة منها في العام 1974 كدول مستقلة من قبل الحكومة المركزية البيضاء مع بدء العمل بالجنسية البانتوستية، دون أن تحظى باعتراف خارجي، وارتفع عددها لاحقًا، وخسر سكانها بالتالي مواطنتهم الجنوب أفريقية، إلى حين إسقاط نظام الفصل العنصري.

القسم الثاني: الموقف الفلسطيني

منذ اللحظة الأولى للحديث عما عرف بـ"صفقة القرن"، تمسك الموقف الفلسطيني، الرسمي والوطني والشعبي، بالرفض القاطع لها، وعدم قبولها كأساس لأية عملية سياسية محتملة، وكذلك وقف العلاقات مع الإدارة الأميركية، ورفض الرعاية الأميركية الاحتكارية للمفاوضات، فضلًا عن رفض ضم أي جزء من الأراضي الفلسطينية، وإعلان التحلل من جميع الاتفاقيات والتفاهمات الموقعة مع إسرائيل والولايات المتحدة، الأمر الذي ساهم – ديبلوماسيًا - في حشد مواقف عربية وإسلامية ودولية تعتبر رؤية ترامب خروجًا عن الأسس والمرجعيات المتوافق عليها دوليًا لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إلى جانب الرفض الجماعي لمشروع الضم، ولكن مع اعتماد سياسة انتظارية تعتبر أن هذه الرؤية "ولدت ميتة"، متجاهلة أن الضم الواقعي الزاحف حاصل فعلا، الأمر الذي قطع الطريق على تبني إستراتيجية شاملة قادرة على التصدي للسياسات والإجراءات الإسرائيلية والأميركية الجاري تنفيذها لفرض الحل الإسرائيلي.

ورغم تصريحات بعض المسؤولين الفلسطينيين التي تؤكد أن الضم الوشيك يعني انتهاء مقاربة التسوية التفاوضية، إلا أن القيادة الفلسطينية لا تزال تراهن على إمكانية استئناف المفاوضات، كما ظهر بتقديمها "تصورًا مضادًا" لصفقة ترامب-نتنياهو إلى اللجنة الرباعية الدولية في حزيران الماضي، تضمن الموافقة على استئناف المفاوضات الثنائية والمباشرة من النقطة التي انتهت عندها، وترسيم بعض التنازلات الخطيرة القديمة في وثيقة رسمية جديدة، وبخاصة الموافقة المسبقة على دولة فلسطينية "محدودة التسلّح وذات شرطة قوية"، وقبول مبدأ "تبادل الأراضي" من خلال "التعديل على رسم الحدود"، في حين نُقل عن الرئيس محمود عباس استعداده لاستئناف المفاوضات على أساس الشرعية الدولية، "تحت رعاية اللجنة الرباعية الدولية، وبمشاركة دول أخرى"، "بمجرد وقف الضم".

وتبدو إمكانية ذلك معدومة أو ضعيفة في ظل المعطيات الراهنة، وعلى الأقل إلى حين انتعاش الرهان على المفاوضات في حالة فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية وإزاحة رؤية ترامب عن المشهد، إذ إن استئناف المفاوضات وفق الأفكار المتداولة حاليًا سيكون إما على أساس رؤية

ترامب، أو من دون أساس أو مرجعية، بحيث يطرح كل طرف ما يريد، ما يعطي نوعًا من الشرعية لرؤية ترامب، كما يجعل المفاوضات تدور بين طرف قوي وآخر ضعيف كما كان الحال طوال السنوات الماضية.

ارتباك وضعف

ركز الحراك السياسي الفلسطيني على بناء حائط صد سياسي لرؤية ترامب بعد إعلانها، بالاستناد إلى خطاب سياسي رافض لهذه الرؤية، واتخاذ المستوى الرسمي خطوات عدة ردًا عليها قبل إعلانها، مثل وقف العلاقات السياسية مع الإدارة الأميركية، ومن ثم وقف العمل بالاتفاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة بعد إعلان نتنياهو عزمه ضم أجزاء من الضفة الغربية، والتهديد بحل السلطة واستعادة الوحدة عبر التوافق على العمل الميداني الموحد، والدعوة إلى إطار دولي متعدد لرعاية المفاوضات بدلًا من الرعاية الأميركية الانفرادية، ومن ثم التحرك على مستوى الجامعة العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، والتواصل النشط مع الاتحاد الأوروبي الرافض لرؤية ترامب ومخطط الضم مع التمسك بإعادة إنتاج إطار التسوية وفق مسار أوسلو.

غير أن الرد الفلسطيني ظهر لفترة طويلة بعد إعلان هذه الرؤية وكأنه يصب جام غضبه على الإدارة الأميركية بصورة أساسية، بحجة عدم القدرة على فتح جبهتين مع الولايات المتحدة وإسرائيل في آن واحد، مع اعتبار الإدارة الأميركية الطرف المعرقل لفرص التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي عبر مفاوضات ثنائية!

لذلك، ظل هذا الموقف مرتبكًا وضعيفًا، بل ومتناقضًا في بعض الأحيان، فيما يتعلق بالرد المطلوب على سياسات إسرائيل في تعميق الاحتلال والاستيطان والتمهيد لتنفيذ الضم وفرض "السيادة الإسرائيلية" وفق ما تطرحه رؤية ترامب-نتنياهو، واقتصر على بعض الخطوات غير المدرجة ضمن إستراتيجية متكاملة، تتضمن سياسات تدعم الصمود، لأن الانفكاك التام غير ممكن من دون إنهاء الاحتلال، مثل وقف استيراد العجول وبعض المحاصيل الزراعية من

إسرائيل قبل التراجع عن ذلك بموجب اتفاق بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، ووقف التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية، والبحث عن بدائل لاستيراد النفط ومشتقاته من الخارج قبل طي صفحة الموضوع دون توضيح مصيره، وتوسيع التبادل التجاري مع الدول العربية والأجنبية.

وظلت هذه الإستراتيجية غائبة حتى بعد إعلان التحلل من الاتفاقات الموقعة، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والعجز في موازنة السلطة في ظل جائحة كورونا ورفض تسلّم أموال المقاصة، رغم أنها أموال فلسطينية، ضمن تكتيك التهديد بحل السلطة لدفع الاحتلال إلى التراجع عن الضم في سياق فهم مفاده أن السلطة تخدم الاحتلال وحلها أو انهيارها يضره، وذلك في تناقض مع أقوال سابقة بأنها "إنجاز وطني".

وانتعشت الآمال بتقدم الجهود لاستعادة الوحدة، بعد إعلان توافق حركتي فتح وحماس على العمل الميداني لإحباط "صفقة القرن" ومخطط الضم، ولكنها بقيت حذرة لأنها لم تتبلور إلى خطة متكاملة، وتحركها دوافع تكتيكية.

ويقلل من تأثير هذه الخطوات كونها غير مدروسة ويتم التراجع عن بعضها، ما يشير إلى أنها تستخدم كوسيلة ضغط أو تكتيك للعودة إلى المسار التفاوضي، حتى ولو بالتجزئة والتقسيط، وبخاصة في حالة فوز بايدن في الانتخابات الرئاسية الأميركية، ولا تندرج في إطار إستراتيجية لشق مسار سياسي وكفاحي جديد مختلف جوهريًا عن المسار الذي لا يزال معتمدًا منذ سنوات طويلة. والسؤال هنا، مع أهمية التغيير الذي يمكن أن يحدثه فوز بايدن، هل يمكن أن تفضي مسيرة التسوية التفاوضية إلى نتائج مغايرة عن تلك النتائج الكارثية التي وصلت إليها تحت رعاية الإدارات الأميركية المتعاقبة ما قبل ترامب، وبخاصة إذا أقدمت إسرائيل على تنفيذ الضم في حالة فوز بايدن خلال الفترة التي تسبق خروج ترامب من البيت الأبيض؟

ويتجلى ضعف التأثير في التباينات بين تصريحات عدد من المسؤولين في منظمة التحرير والسلطة، بل في مواقف الرئيس محمود عباس نفسه، الذي أعلن مثلًا أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب بالقاهرة مطلع شباط/فبراير 2020، أنه أبلغ إسرائيل والإدارة الأميركية بـ"قطع كل العلاقات معهما بما فيها العلاقات الأمنية"، وذلك ردًا على إعلان خطة ترامب، إلا أنه عاد

ليؤكد أنه أبقى على العلاقات مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية. ثم عاد الرئيس ليؤكد أن وقف التنسيق الأمني سيتم إذا نفذت إسرائيل الضم فعليًا، كما أكد نبيل أبو ردينة، الناطق باسم الرئاسة، في 16 شباط/فبراير 2020، أن التنسيق الأمني بين السلطة والأجهزة الأمنية الإسرائيلية متواصل، وأن هدفه "أن يدرك الشعب الإسرائيلي أننا نعتقل الإرهابيين ونحارب الإرهاب".

كما تعهد الرئيس في كلمته أمام مجلس الأمن في 11 شباط/فبراير 2020، بالتمسك بالمفاوضات، ولكن ضمن مؤتمر دولي ودون رعاية أميركية انفرادية، ثم عاد وامتدح اتفاق أوسلو، رغم إعلانه سابقًا أنه سيسلم "مفاتيح السلطة" إلى إسرائيل، وإعلانه تارة أخرى عن تغيير وظائف السلطة دون توضيح المقصود في الحالتين. واعتبر أن السلام مع إسرائيل ما زال ممكنًا، مؤكدًا استعداده للانخراط في مفاوضات ثنائية مباشرة، في تناقض مع دعوته إلى عقد مؤتمر دولي في الكلمة ذاتها، وخلافًا لقرارات الهيئات العليا لمنظمة التحرير.

ولاحقا، في 19 أيار/مايو 2020، أعلن الرئيس التحلل من جميع الاتفاقات الموقعة، ووقف التنسيق الأمني والمدني مع إسرائيل، واعتبر أن ضم أي شبر من الأرض الفلسطينية سيترتب عليه تحمّل الاحتلال جميع المسؤوليات عن الأرض المحتلة وفق اتفاقية جنيف الرابعة كقوة احتلال، ما يوحي ضمنا بإمكانية حل السلطة الفلسطينية!

وكذلك الحال بالنسبة إلى عدد كبير من التصريحات الصادرة عن مسؤولين تؤكد الالتزام اللفظي بتطبيق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، بما فيها تغيير وظائف السلطة، ولكن مع رهن ذلك بشروع إسرائيل في تنفيذ الضم رسميًا من دون استعدادات فعلية لهذا الاحتمال، وهو سلوك يفسره استمرار الرهان على استئناف المفاوضات وغياب إرادة التغيير وتجنب المجابهة، واستخدام التهديد اللفظي بتنفيذ هذه القرارات كوسيلة ضغط للعودة إلى طاولة المفاوضات.

غياب الإستراتيجية والمبادرة

يشير ما تقدم إلى عدم وجود إستراتيجية وطنية شاملة تحدد مسار الرد الفلسطيني المطلوب، وإلى غياب العمل الدؤوب لتوفير متطلبات تنفيذ مثل هذه الإستراتيجية، ما يبقي سلوك القيادة الفلسطينية والقوى والنخب في حالة من العجز والانتظار وفقدان القدرة على المبادرة.

ومما يدلل على عدم الجدية في شق مسار إستراتيجي جديد استمرار الدوران في حلقة الانقسام والصراع على مواقع القوة والنفوذ، وتوظيف الحديث عن إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في سياق المناكفات الداخلية، رغم أن مصير السلطة برمتها بات على كف عفريت بعد سقوط إطار "أوسلو"، وقبل حسم مسألة تغيير شكل السلطة ووظائفها، ومن ثم الحديث عن تحويل "السلطة بلا سلطة" إلى دولة بلا دولة أو سيادة" من خلال تشكيل مجلس تأسيسي للدولة وإعلان دستوري، واعتماد خطاب سياسي وإعلامي يؤكد الالتزام اللفظي بتنفيذ القرارات المتخذة في هيئات منظمة التحرير، وكذلك عدم توفير متطلبات تفعيل المقاومة الشعبية، أو وضع خطة للعمل الميداني تتضمن التوافق على البرنامج الوطني وأشكال الكفاح الميداني وبناء الهياكل والأطر الوطنية المطلوبة لتفعيل وتوجيه الجهد الوطني.

في ظل هذا الوضع، لن تجد إدارة ترامب والحكومة الإسرائيلية في الرد الفلسطيني الراهن، بما يتسم به من تخبط وافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي وتجميع لأوراق القوة، ما يمكن أن يشكل حالة رادعة تحول دون المضي في تنفيذ الخطط لتحويل رؤية ترامب-نتنياهو إلى أمر واقع. وأقصى ما يمكن توقعه خطوات محدودة لتغيير بعض وظائف السلطة، وإجراءات اقتصادية على شاكلة تنويع مصادر الاستيراد تحت شعار الانفكاك الاقتصادي، أو تعليق التنسيق الأمني والمدني، دون التمكّن من توفير متطلبات التحلل بشكل تدريجي وحاسم من الاتفاقات الموقعة، بما ينذر بوقف هذه العملية تحت الضغوط الداخلية والخارجية. وهذا الوضع إذا استمر لفترة طويلة نسبيًا سيؤدي إلى انهيار السلطة، أو فكها وتركيبها بما يتناسب مع الشروط الإسرائيلية.

كما يمكن أن تترافق هذه الخطوات مع تصعيد محسوب للتحركات الشعبية عبر المؤتمرات والمهرجانات دون خطة متكاملة لتعميم وتصعيد المقاومة الشعبية والمقاطعة الفعّالة،

والاستمرار في الحراك الديبلوماسي على مستوى الأمم المتحدة ووكالاتها، مثل المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، دون تغيير دراماتيكي مؤثر في معادلة العلاقة مع دولة الاحتلال، ودون وقف محاولات التوصل إلى تسوية تفاوضية، ودون اختراق جدي في جهود إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية.

لكن ثمن استمرار العجز، وانتظار ما قد لا يأتي أبدًا، ومواصلة الرهان على العودة إلى المفاوضات، سيكون باهظًا، ليس فقط من حيث توفير عوامل محفزة لبناء شبكة من القوى الإقليمية والدولية الضاغطة باتجاه التعامل مع رؤية ترامب-نتنياهو أو أجزاء منها، بل كذلك تشجيع بروز مجموعات وأفراد تنادي بالتعامل مع هذه الرؤية للحصول على "العسل" الكامن فيها، أو بحجة كونها اللعبة الوحيدة في المدينة، وبخاصة في حالة فوز ترامب بولاية رئاسية جديدة، ومن أجل الاستفادة من المليارات المرصودة في الشق الاقتصادي منها، وصولًا إلى إمكانية احتواء موقف الرئيس ودفعه إلى التعامل مع الخطة، أو بعض بنودها، من دون التوقيع عليها بالضرورة، أو حدوث انقلاب على الرئيس وموقفه، والنجاح في الإطاحة به خلال الفترة المحددة بأربع سنوات لإقامة "الدولة"، لا سيما أن هناك أصوات عربية تجد صدى فلسطينيًا لها، ولو محدودًا حتى الآن، تطالب بالتعاطي مع هذه الرؤية تحت شعارات رفضها والعمل على تغييرها من الداخل، أو اعتبارها أساسًا أو مرجعية للتفاوض ضمن مرجعيات متعددة.

إن التعامل مع رؤية ترامب-نتنياهو باعتبارها تصورًا مستقبليًا للسيناريو المفضل لليمين المتطرف والشعبوي في الولايات المتحدة وإسرائيل، يتطلب اعتماد سيناريو فلسطيني قائم على تغيير السياسة الفلسطينية المتبعة تغييرًا جوهريًا، بما يشمل استعادة إطار الصراع التحرري في مواجهة أهداف المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني في استكمال إقامة "إسرائيل الكبرى"، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها، وتوفير متطلبات الانتقال إلى مجابهة فلسطينية إسرائيلية تتصاعد إلى انتفاضة شعبية شاملة، مع إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية على أساس إستراتيجية سياسية وكفاحية وشراكة حقيقية في السلطة والمنظمة.

الإقرار بفشل نموذجي طرفي الانقسام

ورغم أن مثل هذا التحول الإستراتيجي الملح والعاجل مفضل فلسطينيًا، إلا أنه مستبعد إذا ظل الرهان على اعتماده معقودًا أساسًا على الرئيس وقيادة كل من منظمة التحرير والسلطة، وعلى القوى السياسية المهيمنة، مع وصول مختلف الإستراتيجيات المعتمدة إلى طريق مسدود. إذ أثبتت تجربة السنوات الماضية أن الرئيس المهمين على السلطات ومصادر القرار لا يؤمن بمسار بديل عن المفاوضات، ويعتمد سياسة البقاء والانتظار وردود الأفعال، وهو غير مستعد للإقرار بفشل هذا المسار، علمًا بأن الفشل جزء من المأزق الراهن للحالة الفلسطينية، والإقرار به يعد شرطًا ضروريًا لاستخلاص الدروس ووضع المعالجات اللازمة للخروج من المأزق.

كما أنه لا يؤمن بالوحدة على أساس الشراكة إلا إذا كانت تضمن تكريس انفراده بالقرار، وهو ما ظهر في تراجع الحديث عن مقاربة "تمكين الحكومة" في قطاع غزة، لصالح إثارة مسألة إجراء الانتخابات التشريعية بادعاء أنها تشكل مدخلًا لإنهاء الانقسام، مع تجاهل استحالة إجرائها بشكل حر ونزيه وتمثيل حقيقي في ظل الانقسام، وبعيدًا عن تدخلات الاحتلال، قبل أن يجري التراجع أيضًا عن فكرة إجراء الانتخابات لأسباب عدة، منها الخشية من الهزيمة أو عدم الحصول على الأغلبية، وكذلك الخشية من خوض انتخابات رئاسية يتنافس فيها مع الرئيس أكثر من مرشح، وقد يكون بعضهم من "فتح". ويضاف إلى ذلك ضغوط إسرائيل وتدخلاتها، والقوى المؤثرة إقليميًا ودوليًا، باتجاه عدم اعتماد سيناريو التحوّل نحو مسار إستراتيجي جديد باعتباره الخيار الفلسطيني المفضل.

وفي المقابل، لا تقدم حركة حماس المستأثرة بالسيطرة على قطاع غزة بديلًا عمليًا لما يطرحه الرئيس، بل تظهر كمن ينتظر الخطوة القادمة من الرئيس، بما في ذلك بشأن إستراتيجية إحباط "صفقة القرن"، وتستسيغ تحميله مسؤولية الفشل، دون أن تقرّ بما يترتب عليها من مسؤولية عن تفاقم المأزق الراهن في ظل الانقسام.

وتواصل "حماس" سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة، بانتظار تغيير إقليمي أو دولي يحدث انفراجة في الوضع الكارثي في القطاع، أو يساعد على تحسين شروط محاصصتها لحركة فتح في

المنظمة والسلطة في أي مصالحة قادمة، أو غياب الرئيس عن المشهد السياسي، أو حدوث اختراق في مباحثاتها غير المباشرة مع إسرائيل للتوصل إلى صفقة تبادل أسرى، ومعادلة تهدئة مقابل تخفيف الحصار، التي قزّمت المقاومة وجعلتها تستخدم لخدمة سلطة الأمر الواقع، ولتخفيف أو إنهاء الحصار، من دون ربطها بإستراتيجية شاملة تضم مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني.

ويعود ذلك إلى تغليب أولوية الاحتفاظ بسيطرة الحركة على قطاع غزة على الوحدة والحاجة إلى وضع إستراتيجية وطنية شاملة، ومواصلة سياسة اللعب على المحاور، رغم الميل لمحور (قطر/تركيا/الإخوان المسلمين)، ولكن مع استمرار العلاقة مع محور (إيران/سوريا/حزب الله)، واستمرار العلاقة مع مصر.

وفي حين كان يتعمق المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري، كان المشهد الفلسطيني العام يزداد تجزئة في ظل الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس دون أن تقدم أي منهما برنامجًا للخلاص الوطني، مع تزايد تأثير فقدان المركز القيادي الموحد والبعد الوطني الجمعي، وانحطاط الممارسة السياسية إلى مستوى الصراعات على مواقع القوة والنفوذ في كيانات سياسية غير مترابطة في الضفة والقطاع، وتعمل تحت سقف منظومة السيطرة الاستعمارية.

ضعف اليسار وتعثر بناء تيار ثالث

عزز من غياب الروافع الضاغطة لإحداث حدوث تغيير في السياسة الفلسطينية الراهنة ضعف وتبعثر قوى اليسار الفلسطيني، وعجزها عن بلورة تيار ثالث يقدم بديلًا عمليًا حقيقيًا عن سياسات الهيمنة والتفرد للسلطتين القائمتين في بقايا الضفة الغربية وقطاع غزة. كما تراجع دور الأحزاب والنخب السياسية والمنظمات الأهلية والاتحادات والنقابات والشباب ووسائل الإعلام المستقلة. وهيمنت على كل ذلك مظاهر الهيمنة والإقصاء والفردية والتفرد.

وفي ضوء ذلك، ظلت حالة الاستقطاب السياسي محصورة بين حركتي فتح وحماس، بصفتهما قطبي الانقسام الأكثر تأثيرًا في استطالته، مقابل تراجع أوزان باقي الفصائل، التي حصرت دورها

في الوساطة بين الحركتين دون أن تضطلع بدور فعّال في شق مسار ضاغط قادر على إنهاء الانقسام.

واللافت أن هناك فصائل لا تزال تحظى بتمثيل وازن في مؤسسات المنظمة، بما فيها اللجنة التنفيذية، ومناصب وزارية ووظائف عليا في السلطة، في حين لم تظهر الانتخابات ولا الاستطلاعات أي وجود لها على مستوى الشارع يوازي حصتها في هذا التمثيل، وما يترتب عليها من مخصصات مالية. ولذلك، تتعلق بقشة إجراء الانتخابات وفق نظام التمثيل النسبي الذي قد يمنحها "كوتا" تضمن لها استمرار "سياسة البقاء" لأطول فترة ممكنة في الهيئات الرسمية.

لقد أخفقت الفصائل السياسية الأخرى، وبخاصة اليسار، في طرح تصورات تقدم بديلًا شاملًا في النظرية والممارسة بدلًا من الدوران في فلك هذا القطب أو ذاك، والتذرع بضعف الإمكانيات وكبر المؤامرات، والاكتفاء بتسجيل المواقف للتاريخ، مما أفقد هذه القوى القدرة على الجمع ما بين لعب دور فعّال في الحفاظ على القضية والحقوق والأهداف الوطنية، والمبادرة إلى بناء تيار ثالث يؤمن بإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة على أساس برنامج وطني موحد، وقادر على تجسيد ممارسة كفاحية فعالة وفرض معادلة جديدة لقواعد اللعبة في النظام السياسي، استنادًا إلى مبادئ الديمقراطية والشراكة والسياسية والتعددية بدلًا من قواعد اللعبة القائمة على الهيمنة والتفرد.

وكان ثمن ارتهان الجهود التي بذلت لإنهاء الانقسام إلى التسليم الضمني، أو عدم المس جذريًا، بقواعد اللعبة القائمة على الاستقطاب والهيمنة، إضاعة فرصة التركيز على المعادلة المطلوبة لإعادة بناء الوحدة الوطنية، ومفادها إنهاء سيطرة "حماس" الانفرادية على قطاع غزة من جهة، وإنهاء هيمنة "فتح" الانفرادية على مؤسسات المنظمة والسلطة من جهة أخرى، والانجرار في بعض الأحيان إلى تكرار الدعوات لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية قبل إنهاء الانقسام باعتبارها وسيلة لحسم الصراع الداخلي وإعادة إنتاج الهيمنة والإقصاء، وليست عملية صراع مع الاحتلال أولًا، وتتويجًا لتغيير جوهري في النهج المتبع في سبيل إعادة توحيد

المؤسسات على أسس من الشراكة والديمقراطية الضامنة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحترم نتائجها.

وكانت نتيجة ذلك تهميش أهمية التركيز على معادلة الشراكة الوطنية بعيدًا عن الهيمنة والفئوية باعتبارها الناظمة لعملية إنهاء الانقسام، التي لا يمكن أن تنجح خارج سياق إعادة بناء الحركة الوطنية، والتمثيل، وكذلك إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي، على أساس إعادة تعريف المشروع الوطني وإستراتيجية التحرر الوطني التي سيتفق عليها، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها كإطار موجه لإعادة بناء مؤسساتها المدنية والوطنية.

إن الاستنتاج الأبرز من إخفاقات قطبي الانقسام والقوى السياسية الأخرى، هو أن القديم شارف على الانتهاء، والجديد لم يولد بعد، وبحاجة إلى جهود وطنية ونظرية وبحثية وسياساتية حتى يولد، ويجنب حدوث فراغ يمكن أن تملؤه الفوضى. لذلك، يبقى التغيير الذي يطمح إليه الشارع الفلسطيني مهمة مطروحة على الشعب، وبخاصة طلائعه وشبابه، داخل الفصائل والأحزاب وخارجها، من خلال التحرك لفرض إرادة الشعب النابعة من مصلحته في التغيير على الجميع.

القسم الثالث: تعاطي إسرائيل مع الرؤية

يجدر أن تأخذ أي إستراتيجية فلسطينية تهدف إلى إحباط رؤية صفقة ترامب-نتنياهو الكيفية التي ستتعاطى فيها إسرائيل مع الرؤية في ضوء الانتخابات الثالثة للكنيست، وتمكّن نتنياهو من البقاء في منصبه كرئيس لحكومة ائتلافية تتبنى برنامج اليمين المتطرف، وبضمنه مبدأ الضم رغم الخلاف على توقيته وعمقه، إذ تبقى هذه الرؤية في سياقها العام تصورًا مستقبليًّا للمؤامرة المفضلة إسرائيليًا، لكن ردود فعل مكونات الخريطة السياسية بشقيها اليميني الديني واليميني العلماني تظهر تباينات في بعض المواقف، مثل عمق ومساحات الضم، ومراحله وتوقيته، وكذلك بشأن إشارة الرؤية إلى إمكانية قيام "الدولة الفلسطينية"، رغم كونها منزوعة السلاح والسيادة، ومستقبل الفلسطينيين الذين يحملون المواطنة الإسرائيلية في عشر بلدات وقرى في منطقة المثلث، وتأثير كل ذلك على العلاقات مع الأردن ومصر وأوروبا.

سوف يؤثر ذلك أولًا على الموقف الرسمي الإسرائيلي المحتمل من الرؤية، وكيفية الاستفادة من جوهرها المتعلق بالضم وتقويض فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وكذلك على رهانات الرئيس عباس على فرص إطلاق عملية سياسية بعد تحالف بيني غانتس، الذي يفضّل الضم في سياق عملية تفاوضية، مع الليكود، وانضمامه إلى حكومة برئاسة نتنياهو، الذي يفضل الضم الواسع في سياق عملية لفرض الأمر الواقع.

ولكل من هذه الاحتمالات تأثير على أسئلة من نوع: هل ستقر الحكومة الإسرائيلية الجديدة رؤية ترامب بالكامل بعد أن أقرت مخطط الضم في برنامجها، أم ستقرّها "من حيث المبدأ" كأساس للمفاوضات، أم ستقرّها من حيث المبدأ وتتحفظ على بعض البنود، وبخاصة ما يتعلق بالحديث عن "الدولة الفلسطينية"، التي يعارضها المستوطنون والقوى الأشد تطرفًا وعنصرية؟ وسوف يؤثر ذلك تاليًا على طبيعة الخطط التي ستنفذ لتحويل سيناريو الرؤية المقترحة إلى أمر واقع، سواء بالتفاوض مع الفلسطينيين، أو من دونهم.

إن التباين بين المعسكرَيْن الرئيسيَيْن داخل الحكومة الإسرائيلية (الليكود و"أزرق أبيض")، وأحزاب المعارضة الصهيونية في المعارضة ("إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيغدور ليبرمان، و"يمينا" برئاسة نفتالي بينيت، و"هناك مستقبل" برئاسة يائير لبيد)، لا يتركز على مبدأ الضم، بل على

مساحته وكيفية تنفيذه، سواء دفعة واحدة بالجملة، أم تدريجيًا، ومن خلال مسار سياسي مع الفلسطينيين أم من دونه؟!

وهو ما يعني أن هناك سيناريوهات عدة محتملة تتداخل مع تأثير عوامل أخرى، مثل التردد الأميركي حول الضم، واحتمال خسارة ترامب للانتخابات، وعلاقة ذلك بتأثير وباء كورونا على الاقتصاد وكل ما يجري في أميركا وإسرائيل، ومنها:

- إعلان إسرائيل عن ضم كبير يشمل قسم من غور الأردن والمستوطنات في الضفة الغربية، لا سيما في محيط القدس، كـ"معاليه أدوميم"، أو ضم جزئي يشمل الكتل الاستيطانية أو بعضها مع عدد من المستوطنات مثل "بيت إيل" و"شيلو"، وإرجاء ضم الغور، كخطوة أولى تحظى بشبه إجماع ضمن خريطة المشهد السياسي الإسرائيلي، وبدعم أميركي، ومن ثم ترقب ردود الفعل الفلسطينية والعربية والدولية، وقياس الضرر الناجم عن الضم، وخاصة العلاقات مع الأردن.

- إعلان ضم الغور وكافة الكتل الاستيطانية والمستوطنات في ضوء نتائج عمل اللجنة الأميركية الإسرائيلية المشتركة لترسيم حدود الضم وفق "صفقة القرن"، ولكن مع إمكانية تأجيل تنفيذ ذلك إلى حين معرفة نتائج الانتخابات الأميركية، إذ إن خسارة ترامب قد تعجل بتنفيذ هذا السيناريو خلال الفترة الفاصلة بين الانتخابات وخروج ترامب من البيت الأبيض في كانون الأول/يناير 2021.

- تأجيل الضم مقابل إما الاتفاق على استئناف المفاوضات، أو الذهاب إلى انتخابات رابعة يأمل أن يحقق فيها نتنياهو واليمين الذي يقوده نصرًا يمكنه من تشكيل الحكومة دون حاجة إلى أحزاب أخرى، حتى مثل حزب "أزرق-أبيض"، رغم تراجع هذا الاحتمال في الآونة الأخيرة، بدليل تراجع مقاعد الليكود في آخر الاستطلاعات على خلفية الفشل في مواجهة كوورنا وتداعياتها الاقتصادية.

- ترسيم الحدود دون إعلان الضم الرسمي وتضمين وثيقة الترسيم كملحق ضمن رؤية ترامب-نتنياهو، بانتظار تغيّرات في المواقف العربية والإقليمية والدولية تولّد مزيدًا من

الضغوط على الفلسطينيين للقبول بالرؤية وملاحقها من حيث المبدأ كأساس للمفاوضات، مع تسجيل تحفظاتهم على بعض أجزائها لضم مناطق معينة بموجب اتفاق فلسطيني- إسرائيلي على مبدأ تبادل الأراضي.

أما بخصوص ضم بلدات وقرى المثلث ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية إلى "الدولة الفلسطينية"، فإن المهم هو دلالة طرحها كاقتراح ضمن رؤية ترامب، ما يعكس النوايا المبيتة تجاه الفلسطينيين في الداخل، حتى ولو كانت غير واردة في المدى المنظور على الأقل، لأنها مقترحة كنتيجة لاتفاق فلسطيني-إسرائيلي، وبسبب وجود معارضة قوية لها في الأوساط الإسرائيلية، بما في ذلك داخل الليكود، إضافة إلى الإشكاليات القانونية المتعلقة بإسقاط المواطنة عن عشرات الآلاف من سكان المثلث، فضلًا عن كونها مطروحة لجس النبض وفحص إذا ما كان الظرف مناسبًا لتنفيذها، وإن كانت تؤشر إلى ما يمكن أن يحدث في المستقبل.

يتوجب على الفلسطينيين أخذ الاحتمالات السابقة بعين الاعتبار لدى بلورة إستراتيجية الرد، على أن يكون الثابت فيها طي صفحة إحياء مسار التسوية التفاوضية مجددًا، لا سيما أن المطروح أمامهم ينحصر في الاختيار ما بين خيارات سيئة من دون فارق جوهري في سياق عام يهدف إلى استكمال إقامة "إسرائيل الكبرى" على حساب روايتهم وحقوقهم التاريخية في وطنهم. غير أن إدراك طبيعة الخطط التي ستُوضع لتحقيق أي من السيناريوهات الإسرائيلية لتنفيذ أبرز مضامين رؤية ترامب-نتنياهو، بما في ذلك سيناريو إقدام إسرائيل على "فك ارتباط" من جانب واحد كما هو مبين لاحقًا في التقرير، سيكون ذا تأثير على أولويات الرد الإستراتيجي الفلسطيني وحسابات التوزيع النسبي لميزان القوة في كل مرحلة، بما يخدم في النهاية تحقيق الهدف الفلسطيني المباشر في إحباط أهداف الخطط الأميركية الإسرائيلية.

كما أن نتائج الانتخابات الإسرائيلية وتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة نتنياهو، والإجماع الصهيوني على منطلقات وأهداف ومواقف أساسية، تؤكد عدم صوابية الرهان على الخلافات التفصيلية داخل مكونات الخارطة الحزبية في إسرائيل، فضلًا عن طريقة التعامل العنصري أو النفعي من الأحزاب الصهيونية مع القائمة العربية المشتركة رغم ما حققته من تقدم في نسبة

الإقبال على صناديق الاقتراع وعدد أعضائها المنتخبين. وهو ما يؤكد من جديد على خرافة الوهم بإمكانية تغيير إسرائيل من الداخل، أو بالاندماج المرفوض إسرائيليًا في دولة الاستعمار الاستيطاني العنصري، التي يحقق فيها الإسرائيليون اليهود مزايا عديدة من نظام الامتيازات المتحكم بها.

ومع ذلك، لا بد من العمل لتحقيق أقصى ما يمكن من حقوق ومكتسبات للمواطن الفلسطيني في الداخل، والتحالف مع اليهود المناهضين للمشروع الاستيطاني الاستعماري العنصري الاحتلالي الإجلائي، مع إدراك أن ذلك لا يمكن أن يتحقق دون تعزيز الهوية الوطنية للفلسطينيين في الداخل في إطار تمثيلي يجمع بين المواطنة والوطنية في عمل القائمة المشتركة وأحزابها، ويعطي الأولوية لبناء التمثيل المؤسسي خارج الكنيست.

القسم الرابع: المواقف العربية والإقليمية والدولية

كان للرفض الفلسطيني المبكر لما يسمى "صفقة القرن"، وعدم اعتبارها أساسًا لأي مفاوضات، والتمسك بالمرجعيات والأسس المتوافق عليها دوليًا لتسوية الصراع، بما في ذلك رفض "الإغراءات الشكلية" ضمن الشق الاقتصادي للصفقة؛ تأثيرات وفّرت الحد الأدنى من متطلبات تحصين الموقف الفلسطيني على المستويات العربية والإقليمية والدولية، من دون أن تصل إلى درجة اتخاذ إجراءات عملية كفيلة بدفن هذه الرؤية، كما كان يطمح الجانب الفلسطيني، من قبيل تبني الدعوة الفلسطينية لتشكيل إطار دولي متعدد الأطراف يتمسك بأسس تسوية الصراع، أو حتى عقد مؤتمر دولي اعتراضي على الرؤية الأميركية الإسرائيلية، أو اتخاذ إجراءات رادعة لإسرائيل الماضية في تهيئة البيئة المواتية للضم الرسمي، وخاصة لجهة الإعلانات المتتالية عن بناء آلاف الوحدات الاستيطانية، وإنشاء البنية التحتية الداعمة لخطط الضم.

إن ما يمكن أن يفتح الطريق أمام إبداء دول عربية وعالمية بجدية مع الدعوة الفلسطينية لعقد المؤتمر الدولي تبني إستراتيجية فلسطينية فعّالة، وتحقيق الوحدة، والعمل على تغيير موازين القوى، عبر تصعيد الكفاح اليومي بطريقة توجه رسالة عملية حاسمة للعالم أجمع بأن التهديد الذي تمثله محالات استكمال تنفيذ ما يسمى "صفقة القرن" للأمن والسلم في المنطقة والعالم هو خطر حقيقي له، ما يعزز فرص تفاقمه في الصراع الدائر على الأرض.

ويتوجب على الموقف الفلسطيني أن يغلق الباب تمامًا أمام المطالبات المعلنة أو الخجولة من أطراف عربية ودولية، قد تجد لها صدى في بعض الأوساط الفلسطينية، لرؤية نصف الكأس الملآن في "صفقة القرن"، أو خوض محادثات - ولو مع إدارة ترامب - لاستكشاف الآفاق المحتملة لتحسين شروط استئناف المفاوضات، أو تعديل بعض بنود "الصفقة"، أو حتى الانجرار إلى تقديم تصورات فلسطينية مضادة هدفها أن يثبت الفلسطينيون أنهم شريك في تسوية تفاوضية باتت مستحيلة رغم كل التنازلات التي قدمها الجانب الفلسطيني.

فالرفض الفلسطيني لهذه "الصفقة" مهم، كونه ينزع الشرعية عنها، لكنه غير كافٍ لإحباط توليد دينامية أشد ضغطًا وتأثيرًا مع استمرار الجهود الأميركية لبناء موقف عربي ودولي يعدّ "الصفقة" أحد الأسس والمرجعيات لإطلاق مسار سياسي جديد، أو لقطع الطريق على مسارات التطبيع المعلن والسري بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وبخاصة أن رؤية ترامب-نتنياهو تعتمد في أحد أركانها على توسيع تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية دون حل القضية الفلسطينية، بل على حسابها، وتشكيل تحالف أمني إقليمي يضم إسرائيل والولايات المتحدة ودولًا خليجية ومصر والأردن ومن يرغب من الدول الأخرى.

كما أن هذا الموقف غير كافٍ بالتأكيد لوقف مخططات تعميق الاستعمار الاستيطاني العنصري المتسارعة للاستفادة القصوى من "الفترة الذهبية" التي تسبق الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

ثمّة تحولات على المدى الإستراتيجي في توازن القوى على المستوى العالمي، بما تنبئ به من تأثيرات على معادلات الاستقطابات والصرعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة من حيث صعود دور كل من الصين وروسيا بطريقة تضعف الهيمنة الأميركية أحادية القطبية على النظام العالمي. غير أن الفلسطينيين لا يملكون انتظار هذه التحولات على المدى البعيد نسبيًا، فيما يتوجب عليهم بلورة إستراتيجية وطنية شاملة لدرء المخاطر والتحديات التي تهدد قضيتهم وحقوقهم اليوم قبل الغد، لا سيما في ضوء الخطوات المتسارعة التي تقوم بها إسرائيل لتهيئة المسرح لتنفيذ الضم الرسمي.

ويقتضي ذلك إعادة بناء الخطاب السياسي الفلسطيني الموجه إلى العالم، سواء على المستويات الرسمية أو الشعبية أو المنظمات والتكتلات الدولية، على أساس التمسك بالرواية التاريخية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وقواعد وأسس القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، والقيم الإنسانية التي تشمل الحرية والعدالة والمساواة، في مواجهة تداعيات صعود الخطاب الشعبوي المتطرف المناهض لأسس القانون الدولي وحقوق الإنسان في عدد من بلدان العالم، وبخاصة مع تبني قوى المسيحية الصهيونية المهيمنة اليوم في البيت الأبيض للرواية الصهيونية التوراتية لأكثر القوى اليمينية تطرفًا في إسرائيل.

ولا بد للخطاب الفلسطيني أن يعكس فعلًا، لا قولًا فقط، جدية الشروع الفلسطيني في إعادة تشكيل المسار الإستراتيجي، عبر خطوات تنفذ على الأرض، بالتركيز على مواجهة الاستعمار الاستيطاني باعتباره الخطر المباشر الداهم، وتوفير متطلبات ذلك بما يشمل بلورة خطة عملية وواقعية للتحلل من الاتفاقات الموقعة، وتغيير شكل السلطة ووظائفها، ونقل مهماتها السياسية للمنظمة، ووضع خطة تجعل العمل الميداني المشترك رافعة لاستعادة الوحدة الوطنية، بما يلفت انتباه العالم إلى أن حديث الفلسطينيين عن تهديد رؤية ترامب-نتنياهو، وفي مقدمتها مخطط الضم، للسلم والاستقرار في المنطقة والعالم له ما يبرره في المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية القادمة.

إن من شأن إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني، والخطاب السياسي المعبر عنه، أن يساهم في التصدي لمخاطر تعميم رؤية ترامب-نتنياهو كأساس تتبناه بعض الدول التي تشهد صعودًا لليمين الشعبوي المتطرف المؤيد لإسرائيل، والمستعد لكي يحذو حذو إدارة ترامب في الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على القدس، ونقل مزيد من السفارات إليها، والاعتراف بخطوات الضم القادمة، أو التعامل معها كأمر واقع.

ومن ضمن أولويات الإستراتيجية الفلسطينية الفعّالة التصدي لمحاولات واشنطن وتل أبيب لتوظيف الصراعات والانقسامات العربية لبناء تحالفات، أو محاور أميركية وإسرائيلية وعربية، قائمة على أولوية مواجهة الخطر الإيراني، وتجاهل خطر إسرائيل وسياساتها المهددة للأمن والاستقرار، بما يفتح المجال أمام تطبيق الجزء المتعلق بالتطبيع في رؤية ترامب-نتنياهو، ويفاقم الضغوط على الفلسطينيين للعودة إلى طاولة المفاوضات على أساس هذه الرؤية المقترحة، أو على الأقل استدراج الفلسطينيين لقبول التعامل معها كإحدى مرجعيات المفاوضات.

في هذا السياق، يتوجب إعادة الاعتبار لإطار الصراع التحرري في مواجهة الاستعمار الاستيطاني العنصري، بما يتطلبه من استعادة العلاقات من القوى والأطر الشعبية والنقابية ومؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية والعالم، خصوصًا في ظل انشغال العديد من دول المنطقة والعالم بما يشهده الإقليم من حروب ونزاعات تغذي حالة الاستقطاب المتزايدة على

المستوى الإقليمي، وتساهم في تراجع مكانة القضية الفلسطينية، إذ لم تعد على رأس سلم أولويات العمل العربي المشترك في ظل متغيّرات عربية تدفع إلى حرف الاهتمام نحو بناء محاور لا ترى في إسرائيل التهديد الأول والمباشر للأمن القومي العربي وحقوق الشعب الفلسطيني.

إن استعادة مكانة القضية الفلسطينية وعدالتها في صلب خطاب قوى النضال، من أجل الحرية والديمقراطية والسيادة والعدالة والمساواة في المنطقة العربية، من شأنها أن توسع مساحات العمل السياسي والشعبي ضمن الفضاء المدني العربي الذي يشهد تراجعًا غير مسبوق، وخاصة مع قمع أو تعثر الانتفاضات الشعبية في عدد من البلدان العربية، ونجاح الثورات المضادة في بعضها، إلى جانب تراجع دور الأحزاب والأطر الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، التي باتت تعاني من تراجع الحريات، علمًا بأنها كانت الحاضنة الداعمة للشعب الفلسطيني وقضيته، وتشكل صوتًا ضاغطًا على سياسات الدول العربية.

القسم الخامس: ما العمل؟

يستند هذا التقرير إلى حقيقة أن رؤية ترامب-نتنياهو تنطوي على مخاطر لا سابق لها، على القضية والأرض والشعب بمختلف قواه وأفراده، من حيث الشروع الفعلي في وضع خطط لتصفية القضية الفلسطينية من كافة جوانبها، بما يشمل الرواية التاريخية، وحق الوجود على أرض الوطن، وتقرير المصير، والاستقلال الوطني، وعودة اللاجئين ليس فقط إلى الديار التي هجروا منها، بل كذلك إلى المعازل الفلسطينية في نطاق "إسرائيل الكبرى".

ولكن تبقى هذه الرؤية مجرّد سيناريو يحتاج إلى خطط تنفيذية يجري تسريع وضعها وتنفيذها للوصول إلى صورة مستقبلية تعيد هندسة الوجود الفلسطيني ضمن "إسرائيل الكبرى". وهو ما يعني أن الفلسطينيين قادرون على إحباط هذا السيناريو انطلاقًا من إدراك خطورة أهدافه، ووضع الخطط المقابلة الكفيلة بإحباطها.

ويستدعي ذلك في ظل الاختلال الفادح في ميزان القوى، بناء القدرة الفلسطينية، وفي مقدمتها بعث الوطنية الفلسطينية من خلال مختلف أشكال العمل، بما فيها بناء تيار وطني واسع قادر على مواجهة الخطط الإسرائيلية الأميركية لتوجيه المسارات المستقبلية بما يحقق أهداف هذا السيناريو.

ويتطلب كذلك أخذ التوزيع النسبي لميزان القوى بعين الاعتبار، لا سيما أنه ينطوي على أفضليات لصالح كل من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حتى في ظل اختلال المحصلة العامة لميزان القوى لصالح القوة القائمة بالاحتلال. وهو ما يفرض على الفلسطينيين أن يدرسوا بعناية ما يمكن فعله أو عدم فعله في لحظة معينة، بالمقارنة مع ما يمكن أن يفعله أو لا يفعله كل من إسرائيل والإدارة الأميركية، وكذلك تأثير أطراف إقليمية ودولية وازنة على قدرات كل من الطرفين في تلك اللحظة، لا سيما أن إسرائيل لم تعد وحدها صاحبة القوة الغاشمة المهيمنة في المنطقة والقادرة على شن الحروب السريعة ونقلها إلى أرض الخصم وإبقائها بعيدة عن جبهتها الداخلية، وإنما أصبحت تفكر مرات عدة قبل أن تبادر إلى شن الحرب، لأنها ستكون مكلفة، ولن تتحكم بميدانها ولا موعد إنهائها.

يبقى أن العوامل الأكثر أهمية تكمن في عدالة القضية الفلسطينية، وصمود الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال والاستيطان والتهويد، وإبداعه المتواصل لأشكال النضال، ووجود حالة من الإجماع الرسمي والوطني والشعبي على رفض رؤية ترامب-نتنياهو، إلى جانب الاستفادة من المواقف الرسمية والشعبية على المستويات العربية والإقليمية والدولية الرافضة لهذه الرؤية، والداعمة للحقوق الفلسطينية.

يسعى هذا التقرير إلى تقديم ردود فلسطينية يتبناها أوسع إطار أو ائتلاف ضمن التيار الوطني، باعتبارها متطلبات لتحقيق السيناريو الاستهدافي المفضّل فلسطينيًا، وبما يولد آليات عمل وضغوط على المستويات القيادية على طريق بلورة وتنفيذ إستراتيجية شاملة قادرة على إحباط أهداف السيناريو الذي تتضمنه رؤية ترامب-نتنياهو، من خلال خطوات وإجراءات تضمن تكامل وفعالية عملية إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني، انطلاقًا من الربط ما بين المكتسبات التي حققها نضال الشعب الفلسطيني من جهة، وأهدافه الوطنية الإستراتيجية من جهة ثانية، وبما يمكّن من شق مسار يُمكّن الفلسطينيين من الوصول إلى النقطة التي يريدون الوصول إليها من جهة ثالثة.

كما يتناول التقرير محاور رئيسية من شأن اعتمادها أن تفتح المجال أمام بلورة إستراتيجية إستراتيجية شاملة للعمل السياسي والكفاحي، توظّف الطاقات الفلسطينية المتاحة والكامنة للتوافق الوطني على السيناريو المفضّل للشعب الفلسطيني، والكفيل بإحباط أهداف سيناريو "إسرائيل الكبرى".

وتتوزع هذه المحاور على مجموعة من العناوين الخاصة بإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية، والتوافق على الإستراتيجية السياسية والنضالية للمرحلة الراهنة، وإعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها.

أولًا: الأهداف الوطنية الإستراتيجية والمباشرة

إن أكثر من مائة عام من الصراع بكل ما شهدته من مؤامرات وحروب ومتغيرات ومخططات لشطب القضية الفلسطينية وطرد الشعب الفلسطيني خارج وطنه، لم تستكمل النجاح، بدليل أن القضية لا تزال حية والشعب مستعد لمواصلة الكفاح من أجلها، ونصف الشعب لا يزال على أرض وطنه. ويستدعي بلورة وتنفيذ إستراتيجية وطنية سياسية وكفاحية موحدة تساعد الشعب الفلسطيني على الاقتراب من تحقيق أهداف كفاحه الوطني التحرري، على أساس التمسك بالأهداف الوطنية الإستراتيجية البعيدة والمباشرة، إلى جانب تحديد الحلقة المركزية التي يتوجب التركيز عليها، في كل مرحلة وكل تجمع فلسطيني، كأحد شروط النجاح لاستنهاض الحالة الوطنية والشعبية في مواجهة المخاطر والتحديات، والعمل على إعادة بناء الحامل الوطني القادر على تحقيق ذلك.

أولا: الأهداف الوطنية الإستراتيجية البعيدة

التمسك بوحدة الشعب الفلسطيني أينما كان، وتجسيد حقوقه الطبيعية والتاريخية والوطنية، التي تشمل حقه في العيش في وطنه، وحقه في تقرير مصيره على أرض وطنه، وحق اللاجئين في العودة إلى الديار التي هجروا منها، والتعويض عن تهجيرهم ومعاناتهم، على طريق هزيمة وتفكيك منظومة المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني العنصري، وإنهائه بما يشتمل عليه من امتيازات سياسية جماعية للمستعمِرين، وإقامة الدولة الديمقراطية بحقوق متساوية على أرض فلسطين التاريخية.

ثانيا: الأهداف الوطنية المباشرة

إن التمسك بالرواية والحقوق التاريخية والوطنية لا يتعارض مع وضع برنامج يقوم على الكفاح من أجل تحقيق إنهاء الاحتلال والاستقلال الوطني والعودة وتقرير المصير، بما في ذلك حق

الشعب الفلسطيني في تجسيد الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس على كامل الأراضي المحتلة العام 1967، دون التخلي عن الحقوق والرواية التاريخية، واستنادًا إلى المعطيات والحقائق وموازين القوى المحلية والعربية والدولية، مع إبقاء الخيارات الفلسطينية مفتوحة على الأهداف الوطنية الإستراتيجية، ودون تجاهل الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين أينما تواجدوا في فلسطين التاريخية والشتات، بما في ذلك حق المساواة الفردية والقومية للفلسطينيين في أراضي 48، ومراعاة البرامج والمهمات المناسبة لظروف وخصوصية كل تجمع فلسطيني.

ثالثًا: الحلقة المركزية

إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على أساس رزمة شاملة، تنطلق من مرتكزات المصلحة الوطنية العليا والشراكة السياسية، وتتضمن بلورة رؤية وإستراتيجية وشراكة حقيقية وديمقراطية توافقية، بما يخدم إحداث تغيير في موازين القوى على طريق إنجاز المشروع الوطني التحرري.

إن علاقة التكامل والفعل الكفاحي التراكمي بين الأهداف الوطنية الإستراتيجية البعيدة والمباشرة والحلقة المركزية الراهنة، تتطلب إدراك المحددات الآتية:

- التمسك بالأهداف الوطنية الإستراتيجية للشعب الفلسطيني، كما ورد أعلاه، لا سيما في ضوء طبيعة المشروع الصهيوني وخصائصه الاستعمارية الاستيطانية الإحلالية الاحتلالية العنصرية، وإنكاره للحقوق الطبيعية والتاريخية والقانونية للشعب الفلسطيني، وعدم استعداده حتى للتوصل إلى تسوية تتضمن الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية.

- رغم التراجع المتواصل في فرص تجسيد الدولة المستقلة وفق برنامج منظمة التحرير، الذي كان- ولا يزال- تحقيقه مستحيلًا عبر إطار المفاوضات والتنازلات، إلا أن ذلك لا يعني أن الخيارات البديلة باتت في متناول اليد، وبخاصة الدولة الواحدة، لأن هناك

دولة واحدة قائمة بالفعل من النهر إلى البحر، لكنها دولة يهودية استعمارية استيطانية عنصرية طاردة للفلسطينيين، تعتمد نظام الأبارتهايد ضد الفلسطينيين في أراضي 48، والاحتلال العسكري المباشر ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع، بل يعني أن الصراع المتواصل الذي يفرضه بقاء المشروع الاستعماري الاستيطاني العنصري مفتوحًا على سيناريوهات مختلفة، يتطلب في المقابل إبقاء الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية مفتوحة أيضًا.

وهو ما يطرح صياغة الإستراتيجية الوطنية للمرحلة القادمة انطلاقًا من "خيار ثالث" لا يقيم بالضرورة تناقضًا بين خياري إنهاء الاحتلال وتفكيك الاستعمار الاستيطاني وتجسيد الدولة المستقلة على أراضي 67، والدولة الواحدة على أساس هزيمة وتفكيك المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني؛ أي أنه لا يتخلى عن الرواية والحقوق التاريخية والحل التاريخي، ولا يتجاهل الواقع، بل يتعامل معه بهدف تغييره وليس التسليم به، وإنما يسعى بشكل تراكمي لتحقيق أقصى ما يمكن في كل مرحلة.

- إن تحقيق الأهداف الوطنية الإستراتيجية، البعيدة والمباشرة، في ظل موازين القوى والمعطيات والظروف القائمة، بعيد المنال، ما يقتضي بلورة أهداف وإستراتيجيات مرحلية لمواجهة التحديات القائمة والتقدم على طريق إنجاز الهدف النهائي، تستند أساسًا إلى ما يجمع الفلسطينيين كافة، وبخاصة الحقوق والرواية التاريخية والهوية والثقافة والأهداف العامة، بوصفهم يمرون بمرحلة تحرر وطني، كما تكفل لكل تجمع فلسطيني التركيز على الأولويات الخاصة به تحت سقف المشروع الوطني الجامع.

ويتطلب هذا التركيز حاليًا على إبقاء القضية حية، وتعزيز مقومات الصمود والتواجد الشعبي على أرض الوطن، وحماية المكاسب المتبقية، وإحباط المخططات المعادية، وبخاصة الاستعمار الاستيطاني الزاحف، ورؤية ترامب، وعلى رأسها خطة الضم، وإعادة بناء وتوحيد مؤسسات منظمة التحرير والسلطة على الأسس سالفة الذكر.

- إن ما يسمى "حل الدولتين"، رغم خطأ الترويج لهذا المصطلح المضلل من حيث الوجود الفعلي لدولة استعمارية استيطانية، لم يكن واردًا في تصوّرات التيارات

الصهيونية المركزية في إسرائيل طيلة العقود الماضية، وتقويض فرصه أصبح أكثر سفورًا اليوم. وبالتالي، فإنه لم يتحقق، ولا يمكن أن يتحقق بالمفاوضات، إلا أنّ "خطاب الدولتين" يستند إلى وجود خمسة ملايين فلسطيني في الضفة والقطاع، مقابل أقل من مليون مستوطن، كما أن القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية تنطلق منه في إدانة الاحتلال العسكري وتدعم إنهاءه، وترفض الاعتراف بشرعية الاستيطان، في حين لا تزال تدعمه الأمم المتحدة التي تحظى بعضويتها دولة فلسطين بصفة مراقب.

كما حقق مكاسب لا يجب إهدارها تتمثل إضافة إلى المذكور، في صدور الرأي الاستشاري لمحكمة لاهاي؛ الكنز القانوني والسياسي، ومئات القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، والجمعية العامة، والوكالات الدولية التي تدعم الحقوق الفلسطينية في العودة، وتقرير المصير، والاستقلال الوطني، فضلًا عن دعم الرأي العام العالمي بغالبيته للحقوق الفلسطينية ممثلًا بعدد واسع من القوى والهيئات والبرلمانات وحركات التضامن في العالم، وكذلك القوى في فلسطين والإقليم والعالم، بدليل عاصفة الرفض العالمية لرؤية ترامب وخطة الضم.

- إن الفلسطينيين في المرحلة الراهنة من الصراع ليسوا أمام ترف المفاضلة بين "حل الدولتين" أو "حل الدولة الواحدة"، بل أمام تحدي الكفاح اليومي متعدد الأشكال لتغيير ميزان القوى والوصول إلى النقطة التي يستطيعون عندها حسم خياراتهم الإستراتيجية المرحلية و/أو النهائية. فلا يمكن في الوضع الراهن إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة، لكن البديل ليس "حل الدولة الواحدة"، لأن الدولة الواحدة قائمة منذ احتلال 1967، وهي دولة يهودية لا مكان فيها للفلسطينيين الذين تخضعهم باستخدام أنظمة وأدوات متعددة، مثل الاحتلال العسكري، والاستيطان، والتمييز العنصري، والسعي لتوطين اللاجئين وتصفية قضيتهم، إلى حين توفر الفرصة للتخلص منهم وطردهم للحفاظ على نقاء ومستقبل الدولة اليهودية.

وتتعزز الدولة الاستعمارية الاستيطانية الواحدة مع انتقال إسرائيل بدعم من إدارة ترامب من إطار التفاوض على أرض ذات وحدة إقليمية متنازع عليها، كما جاء في أوسلو، إلى اعتبار هذه الأرض جزءًا من "أرض الميعاد" "حررتها" إسرائيل، وحان أوان استعادتها باعتبارها جزءًا من "إسرائيل الكبرى". ولذلك، فإن تكتيك التهديد بـ"حل الدولة الواحدة" لزيادة فرص تحقيق الدولة الفلسطينية لن يحقق هدفه، بل يؤدي إلى التهرب من خوض الكفاح ضد المخططات الجاري تنفيذها لحسم مصير الضفة، بما يساعد إسرائيل على ضمها تحت "سيادة" الدولة الاستعمارية الاستيطانية "الواحدة"، والتعامل مع سكانها الفلسطينيين كمشكلة لا بد من التخلص منها.

ثانيًا: الإستراتيجية السياسية والنضالية

لتحقيق ما سبق، لا بد من بلورة وتنفيذ إستراتيجية وطنية سياسية وكفاحية موحدة تساعد الشعب الفلسطيني على الاقتراب من تحقيق أهداف كفاحه الوطني التحرري، بحيث تشمل:

- التوافق على إستراتيجية موحدة للعمل السياسي والنضالي للمرحلة القادمة تركز على إحباط رؤية ترامب-نتنياهو، انطلاقًا من مجابهة الاستعمار الاستيطاني العنصري بوصفة الخطر الرئيسي المباشر. وهو ما يتطلب عدم الاكتفاء بالتوافق على العمل الميداني المشترك، بل إدراجه في سياق إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية على أساس إعادة الاعتبار لمكانة منظمة التحرير كإطار جبهوي يضم مختلف ألوان الطيف السياسي، وبرنامج القواسم المشتركة، والتوافق على أسس الشراكة السياسية، وتغيير شكل السلطة ووظائفها.

- بلورة خطة لمواجهة المخططات الإسرائيلية، من خلال إجراءات عملية لدعم صمود ومقاومة الفلسطينيين في جميع المناطق المهددة بمخططات الضم والمصادرة والاستيطان، بما فيها وضع برنامج عمل لتعزيز الصمود في مدينة القدس، وتشكيل مرجعية وطنية عليا، والتصدي للمساعي الإسرائيلية لإعادة تشكيل هياكل السلطة

ووظائفها، وسحب المزيد من صلاحياتها، أو محاولات رعاية وتشجيع بروز كيانات محلية متعاونة مع الاحتلال.

- بلورة خطة لمواجهة المخططات الإسرائيلية، من خلال إجراءات عملية لدعم صمود ومقاومة الفلسطينيين في جميع المناطق المهددة بمخططات الضم والمصادرة والاستيطان بعيدًا عن تصنيفات "أوسلو" للأراضي الفلسطينية، ودون تجاهل توفير الاحتياجات اليومية للمواطنين في الضفة والقطاع.

- وضع وتنفيذ برنامج عمل موجّه إلى تعزيز الصمود على كافة المستويات في مدينة القدس، وتشكيل مرجعية وطنية عليا تعمل على تعزيز وحدة وصمود المقدسيين على جميع المستويات السياسية والكفاحية والاقتصادية والمجتمعية والتعليمية.

- إعطاء أولوية لرفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة الأوضاع الكارثية فيه، والتصدي لمخططات تكريس انفصاله عن الضفة الغربية، وكذلك التصدي لأي سيناريوهات لشن عدوان جديد على القطاع.

- ممارسة المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها المسلحة، حق وواجب، بما ينسجم مع القانون الدولي، مع مراعاة التوافق الوطني على قرار السلم والحرب والشكل النضالي الأكثر نجاعة في كل مرحلة من جهة، وخصوصيات وأوضاع كل من التجمعات الفلسطينية من جهة أخرى. وهو ما يتطلب تشكيل مرجعية وطنية لجميع الأجنحة العسكرية من خلال تشكيل جيش وطني خاضع لقرار الشرعية والمؤسسات الوطنية الموحدة.

- عدم التفاوض على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، والتركيز على الكفاح من أجل تجسيد الاستقلال الوطني، من خلال إنهاء الاحتلال والاستعمار الاستيطاني. وهو ما يتطلب رفض إطار المفاوضات الثنائي برعاية أميركية، أو برعاية اللجنة الرباعية، أو في سياق إقليمي أو غيره، والتمسك بعدم العودة إلى المفاوضات إلا على أساس الالتزام بالحقوق الوطنية الفلسطينية أولًا، وفي إطار مؤتمر دولي ذي

صلاحيات كاملة ودور مستمر برعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس القانون الدولي، وبهدف تطبيق قرارات الأمم المتحدة وفق جدول زمني محدد وليس إعادة التفاوض بشأنها. وهي عملية لن تتحقق إلا كتتويج لعملية كفاحية مثابرة وطويلة لإحداث تغيير في موازين القوى السائدة.

- التمسك بحق عودة اللاجئين إلى الديار التي هجروا منها، باعتبار العودة حقًا غير قابل للمساومة في مواجهة مخططات شطب صفة اللاجئ، والتوطين، وتصفية وكالة الغوث، وهو ما يتطلب وضع خطة للتصدي لمخططات توطين اللاجئين في البلدان التي تستضيفهم، أو تشجيع هجرتهم إلى بلدان أخرى، وتفعيل دور منظمة التحرير في رعاية شؤونهم، وتوحيد اللجان الشعبية في المخيمات، وإجراء انتخابات لتعزيز طابعها التمثيلي المهني، وقدرتها على توفير الخدمات للاجئين في الوطن وأماكن اللجوء.

كما يتوجب إعادة الاعتبار لمكانة حق العودة في النضال التحرري الفلسطيني، والاستفادة من تجربة مسيرات العودة، ووضع خطط لتفعيل الحراكات الشعبية دفاعًا عن حق العودة وممارسته لكل اللاجئين في الضفة والقطاع وأراضي 48 والشتات، وحماية ودعم الحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين في الشتات، مع مراعاة خصائص وظروف كل من التجمعات الفلسطينية.

- دعم نضال الشعب الفلسطيني في أراضي 48، بما في ذلك حق المساواة الفردية والقومية للفلسطينيين، والتصدي لمخططات سلخ أجزاء من منطقة المثلث. ويتطلب ذلك اعتماد إستراتيجية واضحة تقوم على أن معالجة أوضاعهم ومشكلاتهم ليست شأنًا إسرائيليًا. كما لا ينبغي التعامل معهم بوصفهم مخزونًا احتياطيًا لدعم إستراتيجية فلسطينية تقودها منظمة التحرير دون أن يكونوا جزءًا أصيلًا في بلورتها وتنفيذها.

لذلك، فإن تحقيق أهداف الفلسطينيين في أراضي 48 ينبغي أن يكون أحد المكونات الرئيسية للمشروع الوطني التحرري، وشريكًا أساسيًا في إعادة بنائه، وفي إستراتيجية الكفاح لإحباط رؤية ترامب-نتنياهو، مع تبني مبدأ تعزيز الروابط المشتركة وبناء الأطر

الثقافية والاقتصادية المشتركة بين الفلسطينيين في نطاق فلسطين التاريخية، وبينهم وبين الفلسطينيين في بلدان اللجوء.

- العمل على تدويل قضية الأسرى في سجون الاحتلال، برفعها إلى مختلف المحافل الدولية، بما يكفل وقف الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق الأسرى، وإنهاء الاعتقال الإداري، والإفراج عن الأسيرات والأطفال، على طريق تحرير جميع الأسرى.

- بلورة جبهة فلسطينية عربية إسلامية دولية لإسقاط "صفقة القرن" ومخططات الضم، ودعم حق الشعب الفلسطيني أينما تواجد في تقرير المصير. وهي عملية تحتاج إلى الانطلاق من عدالة القضية الفلسطينية وتفوقها الأخلاقي وطابعها التحرري الإنساني، واستعادة مكانتها بصفتها قضية جامعة، ما يتطلب النأي بالمواقف والسياسات الفلسطينية عن أي من المحاور العربية والإقليمية والدولية، وإعادة الاعتبار للعلاقات مع الشعوب العربية والإسلامية والقوى التقدمية والديمقراطية العالمية، والتركيز على تضافر جميع الجهود لإحداث تغيير جوهري في ميزان القوى وهزيمة المشروع الصهيوني.

- توسيع المقاطعة ومقاومة التطبيع بكافة أشكاله، وحل لجنة التواصل وإعادة تشكيلها على أسس جديدة تضمن بناء جبهة مع الأفراد والقوى المناهضة للاستعمار الاستيطاني والاحتلال والضم والتهجير والعنصرية، وإصدار قانون يُجَرِّم العمل والتعامل والتجارة والاستثمار في المستوطنات الاستعمارية.

- تفعيل البعد الدولي للقضية الفلسطينية استنادًا إلى مفهوم تدويل الصراع، واعتماد خطة لتفعيل العضوية الفلسطينية في المؤسسات والمحاكم الدولية، انطلاقًا من استخدام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لدعم الحقوق الفلسطينية، والاستمرار في ملاحقة ومحاسبة إسرائيل وقادتها على جرائمهم المستمرة، سواء في المحكمة الجنائية ومحكمة العدل الدوليتين، أو المحاكم الوطنية في البلدان التي تتيح قوانيها ذلك.

- اعتماد خطاب سياسي وإعلامي قائم على القيم الإنسانية، ومنسجم مع متطلبات مجابهة مخاطر محاولات تصفية حقوق الشعب الفلسطيني، وموجه إلى تعزيز العلاقات مع الأحزاب والمؤسسات المدنية والحقوقية في مختلف دول العالم، ووضع خطة فعّالة لتوسيع تعاطف الرأي العام الدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيته.

- تعزيز الهوية الوطنية الجامعة وقيم المواطنة، وضمان الحريات وحقوق الإنسان، وترسيخ قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفساد من خلال استخدام كافة الأدوات التي يتيحها القانون.

- تشكيل فريق من الخبراء لدراسة مسألة ترسيم حدود دولة فلسطين، المعترف بها بصفة مراقب في الأمم المتحدة، التي تحظى باعترافات ثنائية عربية ودولية واسعة، مع كل من الأردن ومصر، وذلك لقطع الطريق على أي مشاريع لضم الأغوار ومنطقة شمال البحر الميت، أو ترسيخ انفصال قطاع غزة.

- تشكيل فريق من الخبراء والقانونيين لوضع خطة للدفاع عن حقوق دولة فلسطين السيادية في مياهها الإقليمية، وكذلك الحدود المائية الفلسطينية في البحر الأبيض المتوسط، وتحديدًا فيما يخص النفط والغاز ومساحات الصيد.

القسم السادس: المتطلبات الإستراتيجية

إن النجاح في بلورة وتنفيذ إستراتيجية سياسية ونضالية قادرة على شق مسار كفاحي تصاعدي وتراكمي، غير ممكن دون توفير المتطلبات التي تساعد على تحويل ما هو مرغوب إلى واقع، لأن هذا التجاهل يعني التسليم بالأمر الواقع بدلًا من العمل على تغييره. لذلك، فإن جزءًا مهمًا من بناء الإرادة الوطنية والشعبية المستندة إلى مبدأ تفعيل القوة الشاملة بشقيها المتاح والكامن، يتعلق ببناء القدرة على تحقيق الأهداف، وبخاصة فيما يتعلق بإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الإستراتيجية والبرنامج الوطني الواحد، وفق ما يرد أدناه.

أولا: منظمة التحرير

إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أساس برنامج وطني موحد، وشراكة حقيقية وديمقراطية توافقية تضمن تعزيز مكانة المنظمة ودورها باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، لأن المنظمة – مع أنها في حالة جمود الآن – أبرز إنجازات الشعب الفلسطيني، وهي معترف بها فلسطينيًا وعربيًا ودوليًا، وإمكانية تجاوزها أو إقامة منظمة بديلة عنها مغلقة. كما أن رؤية ترامب تستهدف الكل الفلسطيني، ما يوفر قاسمًا مشتركًا يمكن البناء عليه. ويتطلب ذلك ما يأتي:

- الشروع في حوار وطني شامل، بمشاركة قادة الفصائل الوطنية والإسلامية وممثلين عن تجمعات الشتات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمرأة والشباب داخل الوطن وخارجه، للتوافق على البرنامج السياسي وأسس الشراكة السياسية في منظمة التحرير والسلطة.
- إطلاق ورشة من التحضيرات الوطنية لإعادة تشكيل المجلس الوطني، لكي يكون مجلسًا رشيقًا من حيث العدد، وقادرًا على العمل والاجتماع، وعقد دورة عادية

توحيدية للمجلس في الخارج، بما يشمل إعادة بناء التمثيل الوطني عبر تمكين الفلسطينيين من انتخاب ممثليهم في المجلس الوطني حيث أمكن ذلك، والتوافق على اختيار أعضاء المجلس وفق معايير موضوعية متفق عليها، حين يتعذر إجراء الانتخابات، بما يكفل أوسع تمثيل للشعب الفلسطيني بمختلف تجمعاته، بعيدًا عن مبدأ المحاصصة الفصائلية، بما في ذلك إيجاد صيغة لمشاركة فلسطينيي أراضي 48 في عملية صنع القرار الوطني من خلال لجنة المتابعة العليا بعد تطويرها لتصبح كيانًا تمثيليًا للفلسطينيين في الداخل.

وتشمل هذه العملية التوافق على تحرير المنظمة من تواجد جلّ قياداتها ودوائرها في مناطق تحت سيطرة الاحتلال، مع إعادة النظر في بنية دوائر المنظمة ووظائفها، بما يكفل الجمع بين الدوائر والتمثيل المناسب للتجمعات الفلسطينية المختلفة؛ لتفعيل دور المنظمة في رعاية شؤون الشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته في الوطن والشتات.

- إعادة صياغة الميثاق الوطني بما يحفظ الرواية والحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني، وينطلق من القيم الإنسانية في الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومكافحة الظلم والاضطهاد والاستغلال، كما تجدد التمسك بالأهداف الوطنية الإستراتيجية للكفاح التحرري الفلسطيني، وتستخلص العبر والدروس من تجارب نضال الشعب الفلسطيني، وتراعي المستجدات والمتغيرات.

- التوافق على البرنامج الوطني الإستراتيجي المستند إلى التمسك بالرواية التاريخية وخطاب الحقوق الوطنية والقانونية للشعب الفلسطيني، والتمسك بوحدة الشعب الفلسطيني أينما كان، وتجسيد حقوقه التاريخية والوطنية، التي تشمل حقه في العيش في وطنه، وحقه في تقرير مصيره على أرض وطنه، وحق اللاجئين في العودة إلى الديار التي هُجِّروا منها، والتعويض عن تهجيرهم ومعاناتهم، على طريق هزيمة وتفكيك

منظومة المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني العنصري، وإنهائه بما يشتمل عليه من امتيازات سياسية جماعية للمستعمِرين.

- إن التمسك بالرواية والحقوق التاريخية والوطنية لا يتعارض مع وضع برنامج قابل للتحقيق، يقوم على الكفاح من أجل تجسيد الاستقلال الوطني والعودة وتقرير المصير بصفته حقًا جماعيًا لجميع الفلسطينيين أينما كانوا، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني في تجسيد الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس بعد إنهاء الاحتلال عن كامل الأراضي المحتلة العام 1967، وغير مطروح للتفاوض، وإنما للتنفيذ، وبخاصة في ضوء إعلان دولة فلسطين وحصولها على العضوية بصفة مراقب في الأمم المتحدة.

وبالتالي يمثل ذلك الهدف الوطني المركزي المباشر في هذه المرحلة، استنادًا إلى المعطيات والحقائق وموازين القوى المحلية والعربية والدولية، مع إبقاء الخيارات الفلسطينية مفتوحة على الأهداف الوطنية الإستراتيجية، ودون تجاهل الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين أينما تواجدوا في فلسطين التاريخية والشتات، بما في ذلك حق المساواة الفردية والقومية للفلسطينيين في أراضي 48، ومراعاة البرامج والمهمات المناسبة لظروف وخصوصية كل تجمع فلسطيني.

- التوافق على إستراتيجية موحدة للعمل السياسي والنضالي للمرحلة القادمة تركز على إحباط رؤية ترامب-نتنياهو المسماة "صفقة القرن"، انطلاقًا من مجابهة الاستعمار الاستيطاني العنصري بوصفة الخطر الرئيسي المباشر، وبما يراعي الزج بكافة الطاقات في عملية كفاحية طويلة تهدف إلى إحداث تغيير تراكمي في موازين القوى. وهو ما يعني أن أي توافق على العمل الميداني المشترك ينبغي أن يشكل رافعة لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية.

- وضع خطة وطنية شاملة لتنفيذ القرارات ذات الصلة بتخلي منظمة التحرير عن الالتزامات المترتبة على اتفاق أوسلو، السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يتضمن

سحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، وإنهاء بروتوكول باريس الاقتصادي، والحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتوفير المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك.

- إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، والفصل بين السلطة والمنظمة، والحرص على عدم وجود جميع قادة ومؤسسات المنظمة الرئيسية في الأرض المحتلة، وتحويل السلطة إلى أداة من أدوات المنظمة، بوصفها سلطة إدارية وخدمية ترعى شؤون المواطنين وتعزز صمودهم، ونقل السلطات السياسية إلى المنظمة.

ثانيًا: إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها

تختلف عملية تغيير شكل السلطة ووظائفها عن الدعوات إلى حلها، أو عدم الاكتراث لإمكانية انهيارها، كما تختلف عن الدعوات المنفصلة عن الواقع بالذهاب إلى الحد الأقصى المقابل عبر طرح فكرة تحويل "السلطة بلا سلطة" إلى "دولة بلا دولة أو سيادة" تحت الاحتلال، من خلال تشكيل مجلس تأسيسي للدولة وإعلان دستوري. إذ تنطلق عملية تغيير السلطة من الحاجة إلى "سلطة مركزية موحدة" تدير شؤون المجتمع الفلسطيني كذراع لحركة التحرر الوطني، في حين سيؤدي حل أو انهيار السلطة دون وجود بديل، ومن دون استعادة مكانة منظمة التحرير ودورها، إلى فراغ تملأه الفوضى، وتنشأ عنه حالة من الفلتان الأمني، وتعددية السلطات، ومصادر اتخاذ القرار، والصراعات على مراكز القوة والنفوذ، بينما ستكون اليد الطولى لدولة الاحتلال في مجمل التداعيات المترتبة على ذلك.

وتطرح رؤية ترامب-نتنياهو، وأولى ترجماتها العملية عبر مخطط الضم، تحديات جديدة أمام الشكل الأنسب للسلطة التي يريدها الفلسطينيون، إذ إن مضامين الرؤية واشتراطاتها تعني إعادة تشكيل السلطة ووظائفها بما يجعلها مجرد وكيل يخدم تعزيز منظومات السيطرة الاستعمارية الاستيطانية، في حين يؤدي تنفيذ مخططات الضم إلى تسريع العملية القسرية الجارية بشكل خاص منذ إعادة إحياء "الإدارة المدنية" في العام 2010، لإعادة تشكيل وظائف

السلطة وتحجيم صلاحياتها لصالح توسيع صلاحيات الاحتلال والجماعات والفئات المرتبطة به.

يعني ذلك أن أحد عناوين المرحلة المقبلة هو الصراع على المسؤوليات والصلاحيات على الأرض في مختلف المجالات، بما في ذلك إدارة شؤون الفلسطينيين وتوفير الخدمات المعززة لصمودهم، وبخاصة في المناطق المهددة بالضم، وليس انسحاب القيادة والمؤسسات التي تقودها من دورها التاريخي في قيادة شعبها وإدارة شؤونه. وهي عملية تقتضي التفكير بطبيعة السلطة القادرة على القيام بذلك، بما في ذلك الاستفادة من تجارب منظمة التحرير ما قبل إقامة السلطة بموجب اتفاق أوسلو، في سياق الصراع على قيادة المجتمع الفلسطيني وتوفير احتياجاته وتنظيم فعله الوطني والشعبي تحت الاحتلال، وفي مواجهته.

وتشمل هذه التجارب أشكالًا عدة من بناء الأطر والتشكيلات الوطنية تحت قيادة وتوجيه منظمة التحرير، بدءًا من لجنة التوجيه الوطني، وصولًا إلى القيادة الوطنية الموحدة واللجان الشعبية المحلية، إضافة إلى المجالس القطاعية في مجالات الاقتصاد والتعليم العالي وغيرها، مرورًا بخوض المعارك على مستوى السلطات المحلية، وبخاصة في مواجهة تعيين المجالس البلدية من قبل سلطات الاحتلال، إلى جانب تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الخدمات للفئات الأكثر تضررًا في المناطق المستهدفة.

إن الإطار الموجه لعملية إعادة النظر في شكل ووظائف السلطة "المركزية" والسلطات أو التشكيلات "اللا مركزية" التابعة لها، كتعبير عن شكل من أشكال ممارسة وترسيخ السيادة الشعبية، هو إعادة بناء سلطة ملائمة لمشروع التحرر الوطني بقيادة المنظمة، تجمع ما بين نظم مركزية حيث تستطيع، وأخرى لا مركزية حيث يتركز الصراع مع الاحتلال ومنظومات سيطرته، وبخاصة في القدس والمناطق المستهدفة بالضم.

لا بد من التقاط زمام المبادرة في عملية تغيير السلطة القائمة بعيدًا عن محددات والتزامات "أوسلو"، ولمواجهة السيناريوهات الأسوأ المتعلقة بمستقبلها، لا سيما أن السعي لترسيم دور السلطة كوكيل أو متعاقد من الباطن ضمن "إسرائيل الكبرى"، هو أحد السيناريوهات التي قد تترتب على الشروع في التنفيذ الفعلي لبنود صفقة ترامب-نتنياهو، وبخاصة مخطط الضم، غير

أن رفض الفلسطينيين ومقاومتهم لهذه العملية قد يفتحان المجال أمام سيناريوهات أخرى محتملة في ظل الخطوات الإسرائيلية لفرض الأمر الواقع وانتهاء مقاربة التسوية التفاوضية، ومنها:

- ضعف أو انهيار مؤسسات السلطة المدنية والأمنية وانتشار الفوضى، واستدعاء تدخل أطراف خارجية لضبط الوضع وإدارة شؤون الفلسطينيين في معازل الضفة، سواء بتدخل إسرائيلي مباشر لتنصيب سلطة/سلطات بديلة؛ أو إحياء الإدارة الأردنية للمناطق الفلسطينية، وتحويل قطاع غزة إلى كيان منفصل.

- بروز سلطات/مراكز محلية في الضفة بتشجيع إسرائيلي، تتحالف فيها العشائر والعائلات الكبيرة وأصحاب القوة والنفوذ السياسي والاقتصادي والمسلح، وتنفتح على مشاريع "السلام الاقتصادي".

- مواجهة احتمال إقدام إسرائيل على الضم "فك الارتباط" مع المعازل الفلسطينية، وإعادة الانتشار في محيطها، بالإعلان عن "دولة بلا دولة" في بقايا الضفة، مع أو من دون قطاع غزة، مع إبقاء الصراع مفتوحًا على إنهاء الاحتلال عن باقي أراضي "الدولة"، وهي خطوة قد لا تغيّر في السلطة سوى اسمها، مع الإبقاء على وظائفها المقيدة وصلاحياتها المنتقصة.

- عدم إعلان "دولة" والعودة إلى إحياء مقاربة "السلطة الوطنية" بشكل يقترب مما ورد في البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير المقر في العام 1973، مع رفض التسليم بالأمر الواقع الاستعماري الاستيطاني، واستمرار الصراع على المسؤوليات والصلاحيات في المناطق المستهدفة بالضم، وإعادة بناء الوحدة الوطنية، وهذا يستدعي بلورة خطة وطنية لتغيير طبيعة السلطة والكفاح اليومي على مختلف المستويات لإحداث تغيير في ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني ونضاله.

يطرح ما سبق تحديات في سياق بلورة الردود الفلسطينية الأكثر نجاعة، في ظل التطورات التي تجاوزت إطار أوسلو والتسوية التفاوضية، ومساعي الاحتلال لتحويل السلطة إلى وكيل له، أو

احتمالات تطور أي من السيناريوهات السابقة، ما يعني أن الحاجة باتت أكبر لتغيير السلطة، على أساس إنهاء الانقسام وإعادة بناء سلطة ملائمة لمشروع التحرر الوطني بقيادة المنظمة. ويستدعي ذلك:

- إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها، والعمل بموجب خطة محددة لإعادة صياغة العلاقة مع دولة الاحتلال على أساس أن الدولة الفلسطينية حق طبيعي وليست مطروحة للتفاوض، ولا بد من الكفاح من أجل إنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال الوطني كتجسيد فعلي للدولة المستقلة ذات السيادة الكاملة، وليس القفز عن هذه العملية النضالية الهادفة لإحداث تغيير في موازين القوى من خلال إعلان دستوري عن دولة شكلانية الطابع مسلوبة السيادة، وما يقتضيه ذلك من التحلل الفعلي من الالتزامات السياسية والاقتصادية والأمنية بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته، والتعامل مع السلطة باعتبارها نواة تجسيد استقلال الدولة الفلسطينية بعد إنهاء الاحتلال وتصفية المشروع الاستيطاني.

- التصدي للمساعي الإسرائيلية لإعادة تشكيل هياكل السلطة ووظائفها، بما في ذلك مخططات توسيع دور ما يسمى "الإدارة المدنية"، وسحب المزيد من الصلاحيات من السلطة، أو محاولات رعاية وتشجيع بروز كيانات محلية متعاونة مع الاحتلال على شاكلة "روابط القرى"، وكذلك التصدي للمحاولات الأميركية والإسرائيلية لاختراق الموقف الوطني والشعبي الفلسطيني عبر تشجيع بروز مجموعات أو أفراد ذات مصلحة في التعامل مع "صفقة القرن" أو بعض أجزائها.

- العمل وفق مبدأ التجاور بين المقاومة والسلطة، وفق أسس ومبادئ ناظمة لهذه العلاقة، تحددها القيادة الواحدة في ضوء متطلبات وأهداف الإستراتيجية السياسية والنضالية للمرحلة القادمة.

- مراعاة التباينات في ظروف وخصائص واحتياجات كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يقتضيه ذلك من دراسة الأنسب من حيث انسجام شكل مؤسسات السلطة،

المدنية والأمنية، ودورها ووظائفها مع متطلبات واحتياجات إدارة شؤون الفلسطينيين، وحماية أمنهم، وفق شروط الواقع القائم في كل من الضفة والقطاع.

- نقل المهمات السياسية للسلطة إلى المنظمة، لتصبح السلطة جهازًا إداريًا خدميًا يتولى إدارة شؤون المجتمع الفلسطيني وفق نظم مركزية ولا مركزية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

- في حالة التوافق على الحاجة لبقاء صيغة التشكيل الحكومي لإدارة السلطة في الضفة والقطاع، يجدر تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة وفاق وطني، تعتمد برنامجًا سياسيًا اقتصاديًا اجتماعيًا ثقافيًا مشتقًا من ويخدم الإستراتيجية السياسية والنضالية، ويركز على تعزيز الصمود، وخاصة في القدس ومناطق (ج)، ويعالج المشكلات اليومية للمواطنين، مع التركيز على معالجة الأوضاع الكارثية في قطاع غزة على طريق كسر الحصار المفروض عليه، والحد من التوترات الاجتماعية على أساس الالتزام بمبدأ العدالة الاجتماعية، بما يقتضيه من إعادة النظر في أولويات موازنة السلطة على أسس تنسجم مع التغيير في شكلها ووظائفها، وتستجيب للأولويات والمصالح والاحتياجات الفلسطينية، وفي المقدمة دعم الصمود والقطاعات الإنتاجية المستهدفة بإجراءات الاحتلال.

- توسيع الإدارة اللامركزية على المستويات المحلية الدنيا من خلال إنشاء مجالس/لجان أحياء في المدن والبلدات والقرى في كل محافظة، توكل إليها مهمات تنظيم تقديم الخدمات لسكان هذه الأحياء في مختلف القطاعات، وخاصة التعليم والصحة والتموين، إلى جانب خدمات الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)، فضلًا عن تشكيل لجان لحفظ النظام العام وللحراسة في حالات التعرض لمخاطر الاعتداء من قوات الاحتلال والمستوطنين، تضم منتسبين إلى المؤسسة الأمنية ومتطوعين من سكان الأحياء.

- الانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال، عبر اعتماد مقاربات جديدة تفضي إلى التخلي عن نموذج الوهم الخاص بالسعي لإحداث تنمية مستدامة واستقلال

في ظل الاحتلال، لصالح بناء نموذج يستغل الإمكانات المتوفرة ويسخرها من أجل الصمود لمرحلة جديدة من النضال نحو مواجهة الهجمة الاستعمارية الإسرائيلية.

ويستدعي ذلك تبني نموذج يعدّ التنمية وسيلة لإدراك الحقوق والحريات وتقرير المصير، ويحدد المسار الوطني للخيارات الاقتصادية لتعزيز الصمود والتحرر الواعي والتدريجي من التبعية والاتكالية والريعية ومواجهة النموذج الاقتصادي الليبرالي.

ويعني ذلك اعتماد اقتصاد الصمود المقاوم الذي يتمحور حول إستراتيجية الاعتماد على الذات استهلاكًا وإنتاجًا، وإحداث تحولات هيكلية في أنماط الاستهلاك والاستثمار، وطريقة تخصيص الموارد وكيفية استغلالها، وتعزيز دور القطاع الخاص في لعب دور محوري في نجاح هذا النموذج.

- اعتماد معايير مهنية في إعادة توحيد المؤسسات المدنية (الوزارات) وهيكلتها ودمجها، تنطلق من تحديد حجم الجهاز الإداري وفق الاحتياجات الفعلية، الأمر الذي يقتضي الشروع الفوري في تشكيل لجنة مختصة تتولى الإشراف على عملية إعادة الهيكلة لجميع المؤسسات في الضفة والقطاع، على أسس ومعايير محددة تستجيب للاحتياجات والأولويات، وبخاصة في المناطق المستهدفة بالضم والاستيطان، على أن تُنجز هذه العملية خلال فترة قصيرة تنتهي بتسكين الموظفين وفق الهيكليات المعتمدة.

- وضع خطة لإعادة توحيد الأجهزة الأمنية وهيكلتها ودمجها وحل بعضها، ويمكن أن تكون تدريجية، انطلاقًا من تغيير العقيدة الأمنية، على أساس تبني سياسة أمنية فلسطينية وطنية تنسجم مع الوضع السياسي، وتأخذ بعين الاعتبار وسائل وأشكال توفير الأمن والحماية للمواطنين في المناطق المستهدفة بالضم في الضفة واعتداءات جيش الاحتلال والمستوطنين، وخصوصية وضع القطاع، واعتماد أسس مهنية بعيدًا عن الفصائلية والحزبية، وانطلاقًا من الحد من تضخمها والعبء الذي تضيفه على الموازنة على حساب قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والزراعة والثقافة ودعم الإنتاج

الوطني. وتبدأ الخطة بإعادة بناء جهاز الشرطة بالضفة والقطاع، واعتماد قانون عصري ليكون جهازًا مدنيًا وطنيًا مهنيًا.

- توحيد الأجنحة العسكرية في قطاع غزة في جيش وطني واحد، وبمرجعية واحدة.
- وضع مسألة إجراء الانتخابات العامة على مستوى السلطة في سياق الإستراتيجية الجديدة للكفاح ضد الاحتلال، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها، والتحلل من اتفاق أوسلو، وليس تأبيد الالتزامات المترتبة عليه، وفق الوارد أدناه.

ثالثًا: الانتخابات

تعدّ الانتخابات شكلًا من أشكال ممارسة الحرية وإحدى أدوات الديمقراطية. ولا يمكن تحقيق ممارسة الحرية والديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة، تحت الاحتلال، كونه لاعبًا رئيسيا يؤثر على إمكانية وتوقيت إجراء الإنتخابات أولًا، وعلى حرية الجميع في المشاركة فيها ترشحًا وانتخابًا ثانيًا، وعلى احترام نتائجها وحرية المنتخبين في العمل وتمثيل منتخبيهم ثالثًا، ولا يوافق عليها إلا مرغمًا، أو إذا جاءت لتحقيق فوائد له، مثل منح الشرعية لسلطة أوسلو كما حدث في انتخابات 1996، وتجديد شرعيتها وضم قوى أخرى تحت مظلتها كما حدث في انتخابات 2005 و2006.

وفي كل الأحوال لا يمكن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحترم نتائجها تحت الاحتلال، وفي ظل الانقسام، ما لم يتم تغيير النهج العام المتبع جوهريًا وإطار العمل، وإحداث تغيير في موازين القوى، بحيث تُشكّل الانتخابات مرحلة متقدمة تسبق أو تمهد لإنهاء الاحتلال.

لا يعني ذلك عدم العمل لإجراء الانتخابات، وإنما ضرورة توفير مستلزماتها لتكون حرة ونزيهة وتحترم نتائجها، وفي إطار الوحدة، حتى لا تكون مدخلًا لمزيد من الانقسام والشرذمة. فعند الحديث عن الانتخابات، يجب الإجابة عن سؤال: ما وظيفتها؟ هل تكريس الاحتلال عبر

التعايش معه، أم أداة للتحرر والاستقلال؟ وهل تخدم استمرار مسار أوسلو الذي تجاوزته الأحداث، أم تعزز التحرر من قيوده والتزاماته؟ ويتطلب ذلك مراعاة ما يأتي:

- التوافق على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتحترم نتائجها بعد إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات، والاتفاق على برنامج القواسم الوطنية المشتركة، والتعامل مع الانتخابات بصفتها عملية صراع مع الاحتلال، ولا تأتي في سياق تكريس سلطة "أوسلو"، ومحطة لتعزيز الوحدة وليس لحسم صراعات داخلية.

- التوافق على اليوم التالي لإجراء الانتخابات، وبخاصة من حيث تشكيل حكومة ذات طابع جبهوي في إطار عملية تغيير شكل السلطة ووظائفها. ويتطلب ذلك ضمان مشاركة الجميع من فصائل ومستقلين/ات في الحكومة بعد الانتخابات وفق الحجوم التي تفرزها نتائج العملية الانتخابية، بما يعزز طابع العمل الوطني الجبهوي. وإلى حين التمكّن من إجراء الانتخابات يتم اعتماد مبدأ الديمقراطية التوافقية في اختيار ممثلي الشعب على مستوى كل من المنظمة والسلطة وفق معايير وأسس متوافق عليها.

- عدم استمرار طرح الحلول المنفصلة عن الواقع، مثل الحديث عن تحويل "السلطة بلا سلطة" إلى "دولة بلا دولة أو سيادة" من خلال تشكيل مجلس تأسيسي للدولة وإعلان دستوري، أو الدعوة إلى تغيير القيادة عن طريق إجراء انتخابات للمجلس الوطني "إلكترونيًا" كمدخل للتغيير، دون توفر القيادة التي ستحل محلها، ومع تجاهل العوائق الضخمة التي تمنع ذلك، فضلًا عن كيفية تأمين حريتها ونزاهتها واحترام نتائجها والمشاركة الواسعة فيها، فالحديث يدور عن انتخابات وليس استطلاعات للرأي.

- إجراء انتخابات المجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك إجراء انتخابات موحدة لجميع الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، واعتماد إجراء الانتخابات بشكل دوري ومنتظم في الأحزاب والجمعيات والمنظمات الأهلية، بما يضمن ترسيخ إجراء الانتخابات لتجديد خلايا المجتمع والقيادات بشكل دوري ومنتظم.

القسم السابع: الحامل الوطني .. من وكيف؟

إن سؤال "ما العمل؟" بات يشغل النخب الفلسطينية، كما يعبر عن لسان حال الشارع الفلسطيني، في ظل تزايد أزمة الثقة بين الجمهور من جهة، وقيادات المنظمة والسلطة والأحزاب السياسية من جهة أخرى، بسبب فقدان المشروع الوطني والمؤسسة الجامعة والقيادة الواحدة والإرادة القوية، وجراء الانقسام والتوهان، وإعادة إنتاج إستراتيجيات وصلت منذ زمن إلى طريق مسدود، فضلًا عن تزامن اشتداد المؤامرات على الشعب الفلسطيني وقضيته مع انتشار جائحة الكورونا وتداعياتها شديدة الوطأة على التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات.

وهو ما يفسر إلى حد ما تراجع الحالة الشعبية في مواجهة الاحتلال والاستيطان، وتبعثر مساحات ومرجعيات الفعل الشعبي، رغم الاستعداد العالي للتضحية في ظل غياب برنامج وطني للمواجهة يحدد أهدافًا وشعاراتٍ قابلةً للتحقيق مقارنة بحجم التضحيات المطلوبة، وغياب الأطر القيادية القادرة على توجيه وتنظيم الفعل الشعبي في الميدان، ووجود سلطة لا تسمح بنيتها ووظائفها بتوسيع نطاق هذا الفعل، وهيمنة "سياسة البقاء"، والتحكم بالقرار والمؤسسات من دون شراكة، على سلوك الرئيس والسلطة والقيادة عمومًا، وكذلك وجود فئات ذات مصالح سياسية اقتصادية اجتماعية مرتبطة ببقاء الوضع الراهن.

ويتفرع عن هذا السؤال المزيد من الأسئلة، ومنها: كيف؟ ومن؟ وما المطلوب لبناء الحامل الوطني القادر على تغيير المسار، وتنفيذ الخطوات اللازمة لإحباط رؤية ترامب-نتنياهو؟

لذلك، فإن ما يتضمنه التقرير من سياسات وإجراءات لإعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني يأخذ بالاعتبار القوى المناهضة أو المعرقلة للتغيير ضمن الحقل السياسي

الفلسطيني، ذات المصلحة ببقاء الوضع القائم على حاله من حيث الجوهر بانتظار تطورات وعوامل خارجية بدلًا من الرهان أولًا على الشعب وصموده ومصلحته الإستراتيجية في التغيير.

ويترتب على ذلك الاستثمار في الرهان على القوى ذات المصلحة في شق مسار كفاحي جديد من المناضلين والمناضلات، على المستويات القاعدية في الأحزاب والنقابات والمنظمات المدنية والمجموعات الشبابية، باعتبارها القوى المحركة باتجاه إعادة بناء الحقل الوطني وإحداث التغيير المنشود.

إن فجوة عدم الثقة في قدرة القيادات المهيمنة على المؤسسات الوطنية في المنظمة والسلطة، كما الأحزاب السياسية والعديد من الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية لم تنشأ في ضوء قصور الرد على المخاطر المحدقة بالشعب الفلسطيني وقضيته بفعل الإعلان عن رؤية ترامب-نتنياهو، بل إنها ازدادت اتساعًا على إيقاع الفشل المتواصل للسياسات المتبعة خلال الفترة السابقة الطويلة، وتفاقم مأزق النظام السياسي المنقسم بين مصالح طرفي الانقسام في الضفة والقطاع، والإحجام المزمن عن الإقرار بالفشل والعجز كشرط ضروري لإدراك الحاجة إلى التغيير وتوفير متطلباته.

في الواقع، أظهرت السنوات الماضية حجم تأثيرات اتفاق أوسلو على شكل السلطة وصلاحياتها، وانسداد أفق انتقالها إلى دولة مستقلة ديمقراطية في ظل استمرار الخضوع للعلاقات الاستعمارية. وقد اتضحت ملامح هذا الانسداد مع انهيار مفاوضات كامب ديفيد في العام 2000، ومن ثم اندلاع الانتفاضة الثانية، واغتيال الرئيس ياسر عرفات، والدخول في عهد تم فيه تأبيد الاتفاق الانتقالي مع فقدان سلطة الحكم الذاتي للمزيد من صلاحياتها، وتحول بعض وظائفها لخدمة جزء من المنظومة الأمنية للاحتلال، وصولًا إلى مأسسة تفكك الحقل الوطني في كيانَيْن سياسيَيْن، دون اتخاذ خطوات جدية لإعادة دراسة التجربة وتجديد الفكر السياسي الفلسطيني، وخاصة من حيث الكف عن دراسة التحولات في طبيعة السلطة وفق نظريات الانتقال الديمقراطي في التجارب ما بعد الاستعمارية، وأهمية إعادة الاعتبار لدراسة أوجه التشابه والاختلاف بين السياق الفلسطيني وتجارب ما قبل التحرر من الاستعمار.

إن مراجعة التجربة واستخلاص الدروس والعبر من تجربة مسار أوسلو، وما أنتجه من بنى مؤسسية تحت سقف الاستعمار الاستيطاني، وآليات تكيف للحركة الوطنية التقليدية مع هذا الواقع؛ كانت ستفضي إلى استنتاجات ذات طابع إستراتيجي تؤسس لإعادة استنهاض الحالة الفلسطينية، وأهمها العودة إلى مربع تعريف المشروع الوطني بصفته مشروعًا للتحرر من الاستعمار الاستيطاني، بما يترتب على ذلك من إعطاء الأولوية لتجديد الفكر السياسي الفلسطيني، وإعادة بناء الحقل الوطني السياسي الموحد على أساس برنامج القواسم المشتركة الوطني، ووفق أسس للشراكة السياسية تعيد الاعتبار لمبدأ الديمقراطية التوافقية، بما يضمن استعادة مكانة منظمة التحرير كصيغة ائتلاف جبهوي لمجمل مكونات الحقل الوطني.

إن فهم الانقسام باعتباره انشطارًا مُمأسِسًا للحقل السياسي الوطني، يفاقم حدة الاستقطاب السياسي، ويؤجج التنافس بين قطبي الانقسام على التمثيل، والصراع على مواقع القوة والنفوذ، والبحث عن مصادر جديدة للشرعية، استنادًا إلى العلاقات الزبائنية النفعية التي أنشأها كل منهما.

ويستدعي، أيضًا، دراسة التحولات في الحالة الحزبية الفلسطينية في سياق تكيّف مكونات الحقل السياسي مع الشرط الاستعماري الذي يعمل تحت سقفه، وليس خارجه أو بالتمرد عليه، في مرحلة ما بعد إبرام اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة بموجبه، مرورًا بالتحولات في أوزان القوى السياسية، دون أن ينعكس ذلك على أوزان مشاركتها في الكيانات السياسية المتشظية على مستوى المنظمة والسلطة والاتحادات والنقابات والأطر الشعبية.

لقد عمَّق الانقسام من المأزق الشامل الذي تعانيه مجمل الحالة الفلسطينية مع مأسسة التفكك في الحقل السياسي الوطني، ما يتطلب وضع أي جهود لإنهاء الانقسام في سياق إعادة بناء الوحدة الوطنية على مختلف المستويات، بما يعنيه ذلك من إعادة بناء الحقل السياسي الوطني، وبرنامجه، وكيانه التمثيلي الموحد، في مواجهة الإستراتيجية الإسرائيلية الموغلة في تجزئة وتفتيت الأرض والشعب وكياناته المؤسسية.

تُعدّ الوحدة الوطنية متطلبًا إستراتيجيًا لنجاح الكفاح التحرري الفلسطيني، الذي يستدعي اليوم تركيز الجهود على الدفاع عن المشروع الوطني انطلاقًا من إعادة الاعتبار لوحدة القضية

والأرض والشعب، واستعادة مكانة قضية فلسطين بصفتها قضية حقوق وتحرر وطني وديمقراطي، وليست مجرد إقامة أو بناء دولة على جزء من فلسطين، وكذلك إعادة تعريف العلاقة مع إسرائيل من حيث كونها علاقة صراع مع عدو وليس شريك سلام.

ولتحقيق كل ذلك، تفتقر القوى ذات المصلحة في استمرار الانقسام وبقاء الوضع على حاله إلى الرغبة والإرادة لشق المسار الجديد، حيث يتحمل الرئيس والقيادة أولًا، و"حماس" ثانيًا، والقوى الأخرى ثالثًا، والنخبة والمجتمع المدني بمختلف مكوناته رابعًا؛ المسؤولية عن عدم تجاوز الوضع الحالي، ما يتطلب عدم التعويل أو الرهان عليها للخروج من المأزق الراهن، والتركيز على استنهاض دور القوى الجديدة الناشطة في الفضاء الجديد الذي بات يأخذ حيزًا خارج المنظومة السياسية التقليدية، أي خارج المنظمة والسلطة والأحزاب السياسية.

وفي حين جاء بروز القوى الجديدة، وتلك المرشحة للتشكل مع الوقت، في سياق السعي لاستعادة زمام المبادة في مواجهة تقدم المشروع الاستعماري الاستيطاني، مثل لجان مواجهة الجدار والاستيطان، ولجان الدفاع عن حق العودة، ومسيرات العودة؛ فإن البعض منها يتشكل في سياق الردود الشعبية على تزايد التحديات أمام السلطة الفلسطينية بطريقة تمسّ بقدرتها على وضع وتنفيذ الخطط التنموية، وتوفير الخدمات مع تفاقم المأزق الاقتصادي والمالي الذي تعانيه، بفعل الضغوط الاقتصادية الإسرائيلية والأميركية، وتراجع المساعدات الخارجية، وتداعيات أزمة الكورونا والإغلاق المتكرر لجزء كبير من القطاعات الاقتصادية، وتزايد العجز في الميزانية العامة، وبخاصة مع عدم تسلم أموال المقاصة، والسعي لرفع الإيرادات العامة بزيادة الجباية من المواطنين، وتزايد الاختلال في منظومة العدالة الاجتماعية.

وساهم ذلك خلال الفترة الماضية في نشوء حراكات اجتماعية واحتجاجية على غرار الحراك المناهض لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي، والحراك المطالب برفع العقوبات عن غزة، وكذلك الحراكات المطلبية للمعلمين والأطباء. ومن غير المستبعد أن تنشأ حراكات مشابهة في ضوء التداعيات طويلة المدى لأزمة الكورونا على المجتمع الفلسطيني، لا سيما الفئات الأكثر فقرًا.

كما يواجه حكم "حماس" في قطاع غزة، الخاضع للحصار والمهدد بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، مأزقًا حادًّا يعجز معه عن توفير الحد الأدنى من احتياجات المواطنين، وتتزايد حالة الاحتقان الداخلي والحراكات المطلبية على غرار الحراك المطالب بحل أزمة الكهرباء، وحراك "بدنا نعيش"، في وقت ينعدم فيه الأمن الغذائي، وتتزايد معدلات الفقر والبطالة والهجرة، وخاصة في أوساط الشباب.

تتطلب الإجابة عن سؤال "أين الحامل الوطني؟" الشروع في تنظيم سلسلة من الفعاليات الرامية إلى تحفيز التشبيك والعمل الميداني بين القوى والمجموعات المبعثرة في التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، رغم انخراطها في ابتداع وممارسة أشكال جديدة من العمل السياسي والكفاحي، والتعبير عن الرأي والمبادرات الذاتية في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والفنية، يتصدرها الشباب من الجنسين، ويحتل كل منها حيزًا في فضاء يتشكل بسبب، وفي مواجهة، مظاهر الإقصاء والتهميش الطاغية ضمن المنظومة التقليدية للنظام السياسي الفلسطيني والحركة الوطنية (المنظمة، السلطة، الأحزاب).

وبمجموعها، تعبّر هذه الأشكال الجديدة من العمل في مجالات متعددة عن القوى الصاعدة ضمن التيار الوطني العابر للجغرافيا والأحزاب، رغم تبعثر هذا القوى الجديدة، وحاجتها إلى التنظيم والبناء والتشبيك على طريق إعادة بناء الحقل الوطني الموحد.

إن هذه القوى هي القادرة على بناء تيار ضاغط باتجاه شق المسار الإستراتيجي الجديد، ويجدر بنشطائها التركيز على تجميع قواها وتعظيم فعلها على قاعدة القواسم المشتركة، بما يمكن من توفير متطلبات تحقيق المحاور والأهداف الواردة في هذا التقرير.

خاتمة: آليات مباشرة

إن التصدي للمخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية في ضوء الشروع في تنفيذ رؤية ترامب-نتنياهو؛ تبقى المهمة الأولى الملقاة على عاتق كل الوطنيين الفلسطينيين، الأمر الذي يملي على الجميع، كل من موقعه وقدراته، العمل على توفير المتطلبات والآليات اللازمة لضمان إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني من خلال تبني صانعي القرار الرسمي والوطني للخطوات والسياسات المذكورة أعلاه.

والبداية لا بد أن تكون في توفير مقومات الصمود والتواجد البشري للشعب الفلسطيني على أرض وطنه، وإبقاء القضية الفلسطينية حية، وتقليل الأضرار والخسائر، والحفاظ على ما تبقى من مكتسبات، والبناء والمراكمة عليها.

ويمكن أن يساعد على تحقيق ذلك ما يأتي:

- تشكيل فريق وطني يضم خبراء في مختلف المجالات، وأكاديميين وسياسيين وناشطين من الجنسين والشباب، في فلسطين التاريخية والشتات، لإعداد خطة عمل شاملة للنهوض الوطني، يتم إشراك مختلف القطاعات والفئات في مناقشتها في الوطن والشتات، وتوفير منابر نقاش حولها في مختلف التجمعات الفلسطينية، كما تُقدَّم إلى المعنيين بعملية صنع القرار.

- العمل من أجل بناء رأي عام وطني وشعبي يضم كل من يؤمن بضرورة اعتماد خطة وطنية شاملة للنهوض الوطني، بحيث يشكل حاضنة للرؤية والسياسات التي تقترحها هذه الورقة. ولتحقيق هذه الغاية، يجدر أن تتضافر الجهود من قبل مختلف الأوساط الفلسطينية، السياسية والشعبية والمجتمعية، في الوطن والشتات، لتنظيم فعاليات ومبادرات وحراكات ومؤتمرات محلية ووطنية في مختلف التجمعات الفلسطينية،

باتجاه توفير الظروف لنمو تيار وطني وشعبي يضغط باتجاه شق مسار قادر على إعادة بناء الوحدة الوطنية واستعادة مكانة القضية الفلسطينية في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطي.

- عدم التعويل على المنظومة السياسية التقليدية، وإعادة التقاط زمام المبادرة، لا سيما من الشباب، عبر توسيع مجالات العمل المشترك من الأسفل إلى الأعلى، والتشبيك بين الأطر الجماهيرية والقطاعية، وبناء نماذج وحدوية يمكن البناء عليها.

ويشمل ذلك مبادرات موجهة لإعادة توحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، والضغط لإجراء الانتخابات للهيئات المحليات (البلديات) بصورة منتظمة ودورية في الضفة، وإجرائها في القطاع، وكذلك توحيد اللجان الشعبية في المخيمات داخل الوطن والشتات، وتوحيد الاتحادات والأطر الفاعلة في أوساط الجاليات الفلسطينية في الشتات، وتشجيع المبادرات المشتركة بين القطاع الخاص في الضفة والقطاع وأراضي 48، ودعم التشبيك في المجالات الثقافية والاجتماعية بين مختلف التجمعات الفلسطينية في فلسطين التاريخية وبلدان اللجوء.